

البنية العميقة

ومكاتها لدى النحاة العرب

أ. د. عبدالله أحمد جاد الكريم حسن

الألوكة

www.alukah.net

الْبِنْيَةُ الْعَمِيقَةُ وَمَكَانَتُهَا لَدَى النَّحَاةِ الْعَرَبِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وعلى أتباعه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين؛ صلاة يا ربنا تفتح لنا بها أبواب الخير واليسير، وتغلق عنا بها أبواب الشرِّ والتعسير، وتكون لنا بها وليًّا ونصيرًا، .. ثم أمَّا بعد.

فيقول الله تعالى في محكم التنزيل: { وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ } [البقرة ٢٨٣]، ويقول دانتى: إن أشد الأماكن حرارة في جهنم محجوزٌ للذين يقفون على الحياد في أوقات الأزمات. فمنذ أن ظهرت النظرية التوليدية التحويلية على يد نعوم تشو مسكي في عام ١٩٥٧م عندما أصدر كتابه الأول (التراكيب النحوية) وفي عام ١٩٥٦م عندما أصدر كتابه التاريخي (أوجه النظرية التحويلية) إلى يومنا هذا؛ وعلماء اللغة في الغرب والشرق يدرسونها ويمحصونها، إمَّا مدافعين أو ناقدين، وكثيرهم في معظم الأحيان غافلين أو متغافلين عمَّا صنعه وسطره أجدادنا النحاة العرب. ورأينا الكثير من أساتذتنا علماء العربية بنظرية تشو مسكي مشغوفين وعمَّا سطره أجدادنا الأفاضل معرضين غير مباليين، وأخذوا يترجمون ويدرسون ويدافعون ويسطرون الكثير من الدراسات حول تشو مسكي ونظريته، وليتهم فعلوا نصف ذلك مع أجدادهم أو أقل؛ ولو فعلوا لتأكدوا من أنهم أحفاد أجداد عظماء، وأيقنوا أن أكثر ما قاله تشو مسكي بضاعتهم قد ردت إليهم، وميراث أجدادهم يُتفضَّل به عليهم، ولكن كل ما قلته وقاله غيري حول هذه الظاهرة لا يمنع وجود الكثير من رجالات العربية وفسائرها الذين يدرسون ويمحصون تراث أجدادهم ويدافعون عن إنجازاتهم، ولم يمنعهم ذلك من استكمال ما فاتهم بما فاقهم في منجزات غيرهم، فالأيام دول، ولم يكن العلم يومًا ما حكرًا على أحد.

ودراسة قضية البنية العميقة ارتبطت بزخم كبير؛ فدراستها والبحث فيها بحاجة إلى إعمال العقل والتفكير، ومن يطلع على الدراسات اللغوية الحديثة يجد أن كثيرًا من علماء الغرب والشرق يوقفون معرفتها ودراستها على تشو مسكي وأعوانه، غير آبهين بما ذكره عالم عربي أو قاله في غابر زمانه؛ كسيبويه والزخشري وابن جني وعبد القاهر وغيرهم الكثير، وأرجو أن لا يُفهم أنني أقلل من قدر تشو مسكي؛ انخيازًا للنحاة العرب وجهوده كبعض الشعوبيين، فهو عالم فاضل جليلٌ وأمثاله في علماء الغرب قليل، معترفٌ بالجميل؛ جميل علماء العربية وفضلهم عليه، فهو الذي أكد مرارًا استفادته من كتاب سيبويه، وكان في موقفه مُدافعًا عن العرب وقضاياهم، رافضًا وفاضحًا لسياسات أعدائهم. ولكن بعد ظهور أفكاره؛ وبخاصة ما يتعلق بالبنية العميقة تجدد كثيرًا من العلماء العرب يمتدحون ويهللون له؛ دون أخذ في الاعتبار ما أنجزه النحاة العرب في هذا المضمار، وكما قال الشاعر:

والغبن في العلم أضحي أشجى محنة علمت وأبرح الناس شجورًا عالمًا هُضمًا

ويقول مصطفى صادق الرافعي: أترك الغرب يلهينا بزخرفة ومشرق الشمس ييكينا وينتخب؟

وعندنا نهرٌ عذبٌ لشاربه فكيف نتركه في البحر ينسرب؟

ويقول الدكتور عبد العزيز حمودة: "إن العقل العربي مارس كل ألوان الاجتهاد وأنواعه، وبعض هذه الاجتهادات كانت حرية بالتطوير والإثراء؛ وليس التجاهل الاحتقار" (١).

ويقول أحد الباحثين . تمثيلاً لا حصراً: " يفترض النحو التوليدي التحويلي ثنائية البنية اللغوية (di-strata)؛ بمعنى أن هناك بنية ذهنية عميقة (deep structure) تشمل العناصر الكاملة للمقولة اللغوية تتحول إلى بنية سطحية منطوقة (surface structure)؛ لذا فالنموذج يتكون من مكونين أساسيين هما: المكون التركيبي الذي تنتظم داخله عناصر البنية العميقة، والمكون التحويلي الذي يحدد البدائل الممكنة لبنيتها السطحية،... الخ " (٢)

والسؤال الآن: هل النحاة العرب لم يعرفوا البنية العميقة؟؟ وهل كل ما ذكره تشو مسكي عنها مخترع أم مكتشف، فتكون له الجدة في الصياغة ولغة الحديث واللغة التي طبّق عليها أفكاره؟؟ وأين دور النحاة العرب في هذا المضمار اللغوي المهم؟؟

ولالإجابة على هذه الأسئلة ستكون محاور هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: التعريف بالبنية العميقة والبنية السطحية.

ثانياً: مظاهر اهتمام النحاة بالبنية العميقة في تراثهم.

ثالثاً: شواهد تؤكد عناية النحاة بالبنية العميقة في المفردات والتراكيب.

رابعاً: وسائل التحويل من البنية العميقة إلى السطحية لدى النحاة العرب.

خامساً: أسباب اهتمام النحاة العرب بدراسة البنية العميقة ونتائج ذلك.

(١) ينظر: المرايا المقعرة؛ لعبد العزيز حمودة؛ ط عالم المعرفة؛ الكويت ٢٠٠١م؛ (ص ٢٤٧).

(٢) ينظر: الفجوة الرقمية؛ لنبيل علي؛ سلسلة عالم المعرفة؛ العدد (٣١٨)؛ ٢٠٠٥م، (ص ٣٢٦-٣٢٥).

وتفصيل المحاور السابقة على النحو الآتي:

أولاً: التعريفُ بالبنية العميقة والبنية السطحية

البنية: يذكر علماء اللغة العربية من أصحاب المعاجم أن بنية الشيء: "الهيئة التي بني عليها". (١) و"البنية ما بنيته؛ وهو البنى والبنى، وأنشد الفارسي عن أبي الحسن: أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى". (٢) و«البنية» شبكة العلاقات القائمة في الواقع التي قد يعقلها الإنسان ويجردها بعد ملاحظته للواقع في كل علاقاته المتشابهة، ويرى أنها تربط بين عناصر الكل الواقعي أو تجمع أجزائه، وأنها القانون الذي يضبط هذه العلاقات، ولكنه قد لا يدركها على الإطلاق. ومن ثم فالبنية، كما تبدى في عقل الإنسان، ليست ذاتية ولا موضوعية تماماً.

هذا لا يعني أن البنية مجرد "إدراك" لشبكة العلاقات ونموذج عقلي يجرده الإنسان، وإنما هي كل من "الإدراك" (الذاتي) و"الشبكة" (الموضوعية)؛ أي أن البنية، إلى جانب وجودها الذاتي في العقل، لها وجود موضوعي في الواقع، قد يدرك الإنسان معظم أو بعض جوانبه، وقد لا يدرك أياً منها. والبنية في الدرس اللغوي لها نوعان: البنية السطحية، والبنية العميقة؛ البنية السطحية (surface structure): البنية السطحية هي كل هيكل الشيء ووحدته المادية الظاهرة. أمّا البنية العميقة (deep structure): فهي كامنة في صميم الشيء، وهي التي تمنح الظاهرة هويتها وتضفي عليها خصوصيتها. وعادة ما يعي المرء إدراك البنية السطحية المادية المباشرة، فإدراكها أمر متيسر، أما إدراك البنية الكامنة فهو أمر أكثر صعوبة، يتطلب استخدام الحواس وإعمال العقل والخيال والحدس. لذا عادة ما يعيش البشر داخل بُني اجتماعية وتاريخية واقتصادية يستنبطونها فتؤثر في سلوكهم وتشكيل رؤيتهم للكون وتحدد خطابهم الحضاري دون وعي منهم.

وقد يمكننا التعبير عن البنية السطحية والعميقة بقولنا: (الظاهر والباطن). كما يرى كثير من النحاة. وهذا الظاهر مماس لذلك الباطن كل جزء منه منطو عليه ومحيط به " (٣)؛ " لأن حسن الظاهر يدل على حسن الباطن" (٤).

ويمكن تشبيه العلاقة بين التركيب الباطني (البنية العميقة) والتركيب الظاهري (البنية السطحية) بالعلاقة " بين مدخول التفاعل الكيماوي ومنتوجه، فالتركيب الباطني في اللغة يشبه مدخول التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الداخلة في التفاعل الكيماوي، والتركيب الظاهري في اللغة يشبه منتج التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الناتجة من التفاعل الكيماوي " (٥).

(١) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور؛ ط دار صادر؛ بيروت؛ (٩٤/١٤)؛ والمصباح المنير؛ للفيومي؛ ط المكتبة العلمية؛ بيروت؛ (٦٣/١)؛ مادة (بني).

(٢) ينظر: لسان العرب (٩٤/١٤).

(٣) الخصائص؛ لابن جني؛ تح: محمد علي النجار؛ ط عالم الكتب؛ بيروت (٤٧٦/٢).

(٤) ينظر: المصباح المنير (٦٤٩/٢).

(٥) ينظر: دراسات لغوية؛ محمد علي الخولي؛ ط: دار العلوم؛ الرياض؛ ١٩٨٢م (ص ٥٢)؛ والدرس النحوي في القرن العشرين؛ لعبد الله أحمد جاد

الكريم؛ ط: مكتبة الآداب؛ القاهرة؛ ص ٢٤١.

وهذا الترابط غير المنكر بين البنية السطحية والبنية العميقة لا يمنع وجود فروق أو سمات تنماز بها البنية السطحية عن العميقة أو العكس، فإن كانتا متطابقتين فلا داعي للفصل بينهما باسمين أو مصطلحين متغايرين.

* السّمات المميزة للبنية السطحيّة: تنماز البنية السطحية بكثير من السمات؛ من أهمها ما يلي:

١. هي البنية المنطوقة والمسموعة أو المكتوبة فعلاً لا تصوّراً أو تخيلاً.
٢. الاختصار؛ لأن المتكلم يعتمد إلى ما يريد بأقل العبارات أو الجمل المتعارف عليها، لذلك فهو يغفل في منتجه اللغوي النهائي (السطحية) كل ما يراه أو يتصور أنه غير مفيد.
٣. السهولة والوضوح في المعنى والبعد عن التعقيدات اللفظية ما أمكن، فالاهتمام باللفظ يحتل مكانة عظيمة عند المتعاملين مع البنية السطحية.
٤. الإعراب؛ لأن هذه البنية يجب أن تطبق القواعد اللغوية والنحوية، فما صيغ على كلام العرب هو من كلام العرب.

* السّمات المميزة للبنية العميقة: تنماز البنية العميقة بكثير من السمات، من أهمها ما يلي:

١. صعوبة تحديدها؛ لأنها تعتمد على أعمال الفكر والحدس والتخمين. وذلك لأن التوهم " حالة نفسية يتصور الإنسان معها تصورات قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة" (١).
٢. ليس لها شكل معين أو صياغة واحدة؛ فهي تختلف باختلاف المتصور لها.
٣. تعتمد على المعنى أكثر من اعتمادها على اللفظ؛ فهو محورها ومناطق اهتمام الباحثين عن البنية العميقة.
٤. أقدم من السطحية نشأةً في تصور أكثر العلماء؛ لذا فهي مصدر أو مرجع البنية السطحية.

ثانياً: مَظَاهِرُ اهْتِمَامِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ بِالْبِنْيَةِ الْعَمِيقَةِ

لقد اهتمّ العرب بكافة طوائفهم بما يُسمّى الظاهر والباطن للكلام؛ وبخاصة في القرآن الكريم، فنتج عن ذلك فريق يرفض الباطن تماماً ولا يعترف إلا بالظاهر (الظاهرية)، وفريق أوغل في تأويل الباطن والاعتماد عليه (الباطنية)، وفريق ثالث كان موقفه وسطاً يتعامل مع الظاهر وإن احتاج إلى تأويله والاستعانة بالباطن لم يتوان في ذلك؛ (ولا داعي للإطالة هنا). ولقد اهتمّ النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أن دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه، ومظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة كثيرة مفرطة في كتبهم وأبحاثهم اللغوية، ومن ذلك قولهم في كثير من كتبهم: (والتقدير، وتقدير الكلام، وأصل الكلام، والمعنى، الخ)؛ وذلك إيداناً بالبنية العميقة وذلك أثناء دراستهم للبنية

(١) ينظر: "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية"؛ للدكتور: سيد رزق الطويل؛ بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى؛ العدد الأول؛ سنة ١٩٨٣م؛ (ص ٨٩؛ ٩٥).

السطحية، وذلك لمعرفتهم " أن الاكتفاء بوصف البنية السطحية لا يعني إنكار البنية العميقة، بوصفها خاصة لغوية إنسانية. هذه الخاصة الإنسانية منحة من الله جل وعلا، وهي صالحة للعمل بالتفعيل والتوليد منها حسب البيئة اللغوية المعينة. والبيئات اللغوية كثيرة لا حصر لها، ومن ثمَّ لا نعجب ولا ندهش إذا جاء هذا التوليد مختلفاً من بيئة إلى أخرى، بل من فرد إلى فرد آخر" (١).

وعودة إلى خصائص اللغة العربية "فإن كثيراً من الكلمات تحمل مستويين أحدهما غير منطوق به والآخر منطوق به، ولكن غير المنطوق به يتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره؛ لأنه مراد حكماً وتقديراً (٢). وأسوق هنا بعض أقوال النحاة لتأكيد ما قلناه.

أولاً: سيبويه (ت ١٨٠هـ): يقول: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يتدئ بالأعراف؛ وهو أصل الكلام" (٣)، ولا داعي لكثرة النقل عن سيبويه؛ فهو أشهر من أن ندلل على فضله.

ثانياً: ابن السراج (٣١٦هـ): يقول: "وأما ربطه جملة بجملة؛ فنحو قولك: إن يقيم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام: يقوم زيد يقعد عمرو، فيقوم زيد ليس متصلًا يقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً". (٤) ويقول: "واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين: أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتكم مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فالمراد في جميع هذا: جئتكم وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر". (٥)

ويقول: "ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه؛ وحذفوا منه شيئاً؛ وألزموه موضعاً واحداً إذا لم يأتوا بحرف يدل على ذلك المعنى ولم يصرفوه، وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام". (٦) ويقول: "فمن ذلك: ليس زيد بقائم؛ أصل الكلام: ليس زيد قائماً ودخلت الباء لتؤكد

النفي وخص النفي بها دون الإيجاب". (٧)

ثالثاً: النحاس (ت ٣٨٥هـ): يقول: "والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دلَّ عليه سائر الكلام؛ والتقدير: يخرج لنا ممَّا تنبت الأرض مأكولاً" (٨). ويقول: "والجواب (فجزاؤه جهنم)؛ والتقدير في العربية: يجزه الله جهنم، والدليل على هذا

(١) الدكتور: كمال بشر في كلمة استقبال الدكتور: عبده الراجحي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٢) ينظر: ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني دكتوراه؛ لطف الجندي؛ دار العلوم؛ القاهرة؛ ١٩٨٠ م؛ (ص ٧٦).

(٣) كتاب سيبويه؛ تح: عبد السلام هارون؛ ط دار الجليل؛ بيروت؛ (٣٢٨/١).

(٤) الأصول في النحو لابن السراج؛ تح: عبد الحسين الفتلي؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت ١٩٨٨ م (١/١٩٣).

(٥) الأصول؛ لابن السراج (١/١٩٣).

(٦) السابق (٢/١٨١).

(٧) السابق (٢/٢٥٩).

(٨) إعراب القرآن؛ للنحاس؛ ط ٣؛ عالم الكتب؛ بيروت؛ ١٩٨٨ م؛ (١/٢٣١).

أن بعده (وغضب الله عليه)؛ أي: عاقبه، (ولعنه)؛ أي: باعده من رحمته" (١). ويقول: "الجواب أن العرب تحذف مع أبي؛ والتقدير ويأبى الله كل شيء إلا أن يتم نوره" (٢)، ويقول: "فقد لبثت فيكم عمراً من قبله؛ في الكلام حذف؛ والتقدير: فقد لبثت فيكم عمراً من قبله تعرفوني بالصدق والأمانة لا أقرأ ولا أكتب ثم جئتكم بالمعجزات؛ أفلا تعقلون أن هذا لا يكون إلا من عند الله جل وعز؟" (٣). ومن الملاحظ طول تقدير البنية العميقة، ومن ذلك قوله: "والتقدير في العربية: ثم ليقضوا أجل تفتنهم، مثل: وسئل القرية (٤) "وهنا نلاحظ قصر البنية العميقة. ويقول أيضاً: " والمعنى والتقدير في العربية واحد؛ لأن أصل (تزكى) (تتزكى) فحذفت التاء" (٥)، ويقول: "الأصل عند البصريين: صيوب ثم أدغم مثل: ميت، وعند الكوفيين الأصل: صويب ثم أدغم" (٦)، ويقول أيضاً عن (اللهم): "الأصل عند سيبويه: يا الله، والميمان بدل من يا" (٧). ومما سبق نلاحظ أن البنية العميقة قد يختلف تقديرها بين مدرسة وأخرى؛ بل بين عالم وآخر!!

رابعاً: ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ابن جني رحمه الله تعالى من أكثر النحاة واللغويين العرب الذين أولوا البنية العميقة اهتمامهم وعنايتهم الفائقة، وعن ذلك يقول ابن جني: "لا يُنكر أن يكون في كلامهم - العرب - أصولٌ غيرُ مَلْفُوظٍ بِهَا، إلا أنَّها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ وهذا واسعٌ في كلامهم" (٨)، ويقول: "المعنى وإذا أمكن أن تتأول اللفظة على ظاهرها لم يسغ العدول عنه إلى الباطن إلا بدليل والدليل هنا إنما يؤكد الظاهر لا الباطن فينبغي أن يكون العمل عليه دون غيره" (٩)

ويقول أيضاً: "فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقبح إلا بأمر يدعو إلى ذلك لا ضرورة هنا فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر ومخالفتنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده" (١٠)، ويؤكد ابن جني علي أن الاستغناء عن بعض مفردات البنية العميقة من صنع العرب وعن قصد منهم "لأنه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلي اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام علي شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يَجْرِ علي ألسنتهم استعماله" (١١)، ويتحدث عن اهتمام العرب بالبنية السطحية؛ ومن ذلك لديه: "باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد

(١) السابق (٤٨١/١).

(٢) السابق (٢١١/٢).

(٣) السابق (٢٤٩/٢).

(٤) السابق (ج ٩٦/٣).

(٥) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٤٤/٥).

(٦) السابق (١٩٤/١).

(٧) إعراب القرآن؛ للنحاس (٥٠/٢).

(٨) المنصف؛ لابن جني؛ تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين؛ ط الحلبي؛ القاهرة ١٣٧٩هـ (٣٤٨/١).

(٩) سر صناعة الإعراب؛ لابن جني؛ تح: حسن هندراوي؛ دار القلم؛ دمشق ١٩٨٥م؛ (٤٢٥/١).

(١٠) السابق (٢٨٧/١).

(١١) الخصائص (٣٤٣/٢).

غيره قيل، هذا يدل على قوة الظاهر عندهم" (١)، ومنه قوله " باب في تدافع الظاهر؛ هذا نحو من اللغة له انقسام، فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف نحو: الهمزة مع النون والحاء مع الباء، نحو: آن ونأى وحب وبع، واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف؛ وذلك نحو: صس ووصص" (٢).

وتحدث ابن جني عن أسباب التحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية حيث يقول: "فالمعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فاعرف ذلك...واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال " (٣)، والتحول من البنية العميقة إلى السطحية لا يعني بالضرورة جودة السطحية وتدني العميقة، "وبذلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده" (٤). ويؤكد ابن جني على أن العربي مدركٌ لعملية التحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية وكذلك النحاة العرب؛ حيث يقول: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها، يقول: "اعلم أن هذا موضع في تشيئه وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريبها منهجا واحدا، تراعيه وتلاحظه، وتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه" (٥).

وتحدث ابن جني . قبل تشو مسكي . عن تقدير مختلف البشر للغاتهم واهتمامهم بها " والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها، واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه. فإن قلت: فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيء من العربي كارهون، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربي عيب به وطعن لأجل ذلك عليه، فقد تساوت حال اللغتين في ذلك، فأية فضيلة للعربية على العجمية؟؟ قيل: لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقّة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها؛ فضلا عن التقديم لها والتنويه منها. فإن قيل: لا. بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها وسداد تصرفها وعدوبة طرائقها لم تبء بلغتها، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها وتقديمها" (٦). ويتحدث عن موقف العرب من لغات غيرهم: "واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره

(١) السابق (١/٢٥١).

(٢) الخصائص (٢/٢٢٧).

(٣) السابق (١/١١١).

(٤) السابق (١/١٢٥).

(٥) السابق (١/٢٣٧).

(٦) الخصائص (١/٢٤٢).

عليه لصقت به ووجدت في كلامه " (١) ويقول عن العجم واشتراك اللغات البشرية في بعض الأمور: " وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم، فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية، وتؤنسهم بها، وتزيد في تبيينهم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتراكها وتراميتها إلى الغاية الجامعة لمعانيها " (٢) ويرى ابن جني أن البنية العميقة أقدم من البنية السطحية؛ حيث يقول: "اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها؛ هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها نحو: (هع وقج وكق)، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضاً أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها؛ وهو الثلاثي، وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس، وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف " (٣).

وتحدث ابن جني عن بعض وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ فيقول: " قيل: يمنع من ذلك أن العرب إذا غيرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم؛ وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب شيئاً عن شيء، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول " (٤)، " وذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، إمّا ضرورة أو إيثاراً، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمججه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثلاً تقبله مثلهم أقره عليه، وإن نافرهما وخالف ما عليها أوضاع كلماتها نقض عن تلك الصورة وأصير إلى احتذاء رسومها " (٥) وابن جني في هذا الشأن يحتاج لدراسة مستقلة بل أكثر دون مبالغة.

خامساً: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): لقد تحدث عبد القاهر الجرجاني عن ظاهرة التقديم والتأخير وامتدحها، وتحدث أيضاً عن المعنى في البنية العميقة؛ ومن ذلك قوله: " إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب بحكم أنها خدوم للمعنى تابعة لها ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق، واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس " (٦). وقال عن أسبقية البنية العميقة للبنية السطحية: " وإذا كان

لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يُصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته.. بأن لك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم،

(١) السابق (٢٨٣/١).

(٢) السابق (٢٤٣/١).

(٣) السابق (٦٤/١).

(٤) السابق (٦٦/٢).

(٥) الخصائص (١١٢/٣).

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز؛ لعبد القاهر الجرجاني؛ تح: محمد عبد المنعم خفاجي؛ القاهرة ١٩٧٧م؛ وتح: محمد رشيد رضا؛ ط دار المعرفة؛ بيروت

(ص ٤٥٤٤).

وأن الكلم يترتب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءً حروفٍ.. لما وقع في ضمير ولا هَجَسَ في خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأنه يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك" (١)، ولعبد القاهر جهوداً جبارة في هذا الشأن كنظرية النظم وغيرها وهو أشهر من أن يدل على فضله.

سادساً: ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ): يقول: "وأما قولهم أن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء، فنقول: المقصود بالنداء محذوف للعلم به؛ والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت" (٢). ويقول أيضاً: "ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف؛ والتقدير فيه: أنت الظريفُ، ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف؛ والتقدير فيه: أعني الظريف" (٣). وغير ذلك الكثير لمواطن تقدير البنية العميقة ودراساتها.

سابعاً: ابن هشام (ت ٧٦١ هـ): يقول: ثم اختلفوا في مفعول نزع، فقال الخليل: محذوف؛ والتقدير: لنزع الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة وعلقت نزع عن العمل (٤).

ويقول: "وأجاز الأخصر الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره.. الخ (٥)، ويقول أيضاً: "وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير: مذ أمسى المساء" (٦). ويقول أيضاً: "كقوله عليه الصلاة والسلام من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل؛ والمعنى: من توضع يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء. وتقول: بئست المرأة حمالة الخطب، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا. وأما ما استدلل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها؛ والتقدير: ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه: بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف" (٧).

.. وبعد فإن النحاة العرب في تراثهم النحوي قد شغلوا أنفسهم بمعرف البنية العميقة وتقديرها، فنلاحظ أن هناك بنية عميقة أطول بكثير من البنية السطحية في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى نجد أن هناك بنية عميقة أقصر من السطحية، وبعض البنى العميقة أقرب من السطحية؛ كما أسلوب الاستفهام، وهناك بنى عميقة تكون نفس السطحية كما في الكلمات لازمة النداء، وفي البديل بنيتان سطحتان والعميقة واحدة، ... الخ.

(١) ينظر: دلائل الإعجاز؛ لعبد القاهر الجرجاني؛ (ص ٨٧).

(٢) ينظر: أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري؛ تح: فخر صالح قدارة؛ ط دار الجيل؛ بيروت؛ ١٩٩٥م؛ (١/١٠٦).

(٣) ينظر: أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري؛ (١/١٠٦).

(٤) ينظر: مغني اللبيب؛ لابن هشام؛ تح: مازن المبارك ومحمد حمد الله؛ ط ٦ دار الفكر؛ دمشق؛ ١٩٨٥م؛ (١/١٠٨).

(٥) مغني اللبيب (١/١٧١).

(٦) ينظر: شرح قطر الندى؛ لابن هشام؛ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ القاهرة ١٣٨٣هـ؛ (١/١٩).

(٧) السابق (١/٢٨).

ثالثًا: شواهد تؤكد عناية النحاة بالبنية العميقة في المفردات والتراكيب

يظهر اهتمام النحاة بالبنية العميقة جليًا في دراستهم لمعظم أبواب النحو العربي إن لم يكن جليها، وقد ذكرنا جانبًا فيما سبق، ونذكر هنا أيضًا جانبًا آخر من زاوية أخرى وذلك كما يلي:

أولاً: في المفردات

وأقصد بها تركيزهم على معرفة البنية العميقة للكلمة المفردة وأصلها، وظهر ذلك جليًا في كثير من الأبواب والمسائل؛ ومنها ما يلي:

١. (دراسة الكلمات المنقولة والمشتقة): ومن مظاهر اهتمام النحاة بالبنية العميقة أو أصل الكلمات دراستهم لما يسمي بالكلمات المنقولة والمشتقة. فبالنسبة للاشتقاق فقد درسوا الاشتقاق " وهو أخذ كلمة من أخرى، وينقسم لديهم إلى ثلاثة أقسام: صغير؛ نحو: (عَلِمَ - عَلِمَ)، وكبير؛ نحو: (جذب - جذب)، وأكبر؛ نحو: (نَحَوَ - نَحَوَ). الخ. ويرون أن " الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل " (١). ولقد دار الخلاف بين النحاة والعلماء العرب حول أصل المشتقات؛ الفعل الماضي أم المصدر أم الجذر (ولا داعي للإطالة). ولقد اهتموا بدراسة الكلمات المنقولة؛ ومن ذلك قولهم: " ومن اللام المنقولة قول الله عز وجل { يَدْعُو لَمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ } [الحج: ١٣]؛ معناه: يدعو من لضره أقرب من نفعه (٢)، وعند حديثهم عمدًا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة: أحدها (اعلم) المنقولة بالهمزة من (علم) المتعدية لاثنين تقول: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلاً.

الثاني: (أرى) المنقولة بالهمزة من (أرى) المتعدية لاثنين نحو: أريتُ زيدًا عمرًا فاضلاً؛ بمعنى: أعلمته، قلل الله تعالى { كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ } [البقرة: ١٦٧]؛ فالهاء والميم (مفعول أول) وأعمالهم (مفعول ثان) وحسرات (مفعول ثالث). (٣)، وقال ابن مالك وألحق ابن أفلح بـ (أصار) (أكان) المنقولة من (كان) بمعنى (صار) (٤)، ومن ذلك قولهم: (اسم المصدر) والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث؛ كالكلام والثواب. (٥) ومن ذلك أيضًا قولهم: " واعلم أن اسم العلم على ثلاثة أضرب إما أن يكون منقولاً من نكرة أو مشتقاً منها أو أعجمياً أعرب، فأما المنقول فعلى ضربين: أحدهما من الاسم، والآخر من صفة، أما المنقول من الاسم النكرة فنحو حجر وأسد؛ فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة، وأما المنقول من صفة فنحو هاشم

(١) ينظر: الحدود؛ للرماني؛ تح: إبراهيم السامرائي؛ ط دار الفكر؛ عمان؛ (١/٦٩).

(٢) ينظر: الجمل في النحو؛ للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تح: فخر الدين قباوة؛ ط ١٩٩٥؛ م (١/٢٨٠).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، تح: عبد الغني الدقر؛ الشركة المتحدة؛ دمشق؛ ١٩٨٤ م (١/٤٨٤).

(٤) ينظر: همع الهوامع؛ للسيوطي؛ تح: عبد الحميد هنداوي؛ ط المكتبة التوفيقية؛ القاهرة؛ (١/٥٤٤).

(٥) شرح شذور الذهب (١/٥٢٦).

وقاسم وعباس وأحمر؛ لأن هذه أصولها صفات تقول: مررت برجل هاشم، ورجل قاسم ورجل عباس(١)، وعن العلم يقول ابن مالك: (٢)

ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارتجال كسعاد وأدد

٢. (دراسة الضمائر): من المعروف أن الضمير هو اسم مختصر، والبنية السطحية المنطوقة للضمير يكمن تحتها بنية عميقة، كما أن جانباً كبيراً من هذه الضمائر لا يظهر في البنية السطحية للكلام؛ ومن ذلك قولهم: " فأماً المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه إلى قسمين: واجب الاستتار وجائزه، ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه؛ وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبذوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم ألا ترى أنك لا تقول: أقوم زيد، ولا تقول: نقوم عمرو، ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه؛ وذلك كالضمير المرفوع ". (٣)

٢. (دراسة الترخيم): الترخيم: التليين، وقيل: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء؛ وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حارثاً: يا حار، ومالكاً: يا مال؛ سمي ترخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف (٤)، وقيل: الترخيم حذف آخر الاسم المنادي المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث، أما اختصاصه بالآخر فلأن ما بقي من الاسم يدل على ما يحذف من آخره إذا كان مشهوراً ولا يدل آخره على أوله، وأما اختصاصه بالمنادي فلأن النداء قد كثر فيه التغيير؛ لأنه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة (٥)

٣. (دراسة الكلمات المركبة): من فرط اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة أو أصل الكلمة أو الكلام اهتمامهم بأصل الكلمات المنطوقة (السطحية) ومعرفة بنيتها العميقة (الأصلية)؛ ولذلك نجد عندهم الحديث عن التركيب الذي ينتج لنا كلمة مكونة من كلمتين (التركيب المزجي - الإسنادي - الإضافي)، فالمزجي مثل: حضر موت، فأصلها (حضر) و(موت)، والإسنادي مثل: (جاد الحق) فأصلها (جاد) و(الحق)، والإضافي: مثل: (عبد الله) فأصلها (عبد) و(الله).. الخ. وكذلك تحليلهم للكلمات مثل (مهما، كأنما، كذا، كأين، هذا، ها هنا، كذلك وهنالك، ربما، ممّا،.. الخ)، فمثل هذه الكلمات لها بنية عميقة أصلية غير المنطوقة السطحية بيد أن التشابه بين البنيتين جلبي.

(١) الأصول في النحو (١/١٤٩).

(٢) شرح ابن عقيل؛ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط دار الفكر؛ دمشق ١٩٨٥م؛ (١/١٢٤).

(٣) ينظر: شرح قطر الندى (١/٩٤).

(٤) ينظر: لسان العرب (١٢/٢٣٤)؛ ومختار الصحاح؛ للرازي؛ تح: محمود خاطر؛ ط مكتبة لبنان؛ بيروت ١٩٩٥م (١/١٠١)؛ وشرح قطر الندى (١/٢١٣).

(٥) اللباب؛ للعكبري؛ تح: عبد الإله النبهان؛ ط دار الفكر؛ دمشق ١٩٩٥م (١/٣٤٥)؛ وينظر: الكتاب؛ لسيبويه (٢/٢٣٩؛ ٣/٤٧٦)؛ والأصول؛

لابن السراج (١/٣٥٩)؛ والمقتضب؛ للمبرد؛ تح: محمد عبد الخالق عزيمة؛ ط عالم الكتب؛ بيروت (٢/٢٩٣)؛ وأسرار العربية (١/٣٤)؛ (٢١٤-٢١٨)؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام؛ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط ٥ دار الجيل؛ بيروت ١٩٧٩م؛ (٤/٥٥)؛ والخصائص (١/٢٧١)؛ والمهمع (٢/٧٤).

٤. (دراسة الإعلال والإبدال والإدغام):

* الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء، ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعل ولكن عن واو أو ياء (١).

* الإبدال: جعل حرف مكان غيره ويعرف باشتقاقه كثرات وأجوه، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاء (٢)، والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة يجمعها

(هدأت موطياً) وخرج بقولنا شائعاً نحو قولهم في (أصيلاًن) تصغير (أصيل) على غير قياس وفي اضطجع (٣)، وقيل: الإبدال أحرفه (طويت دائماً) فتبدل (الهمزة) من كل (ياء) أو (واو) طرفاً ولو تقديراً بعد ألف زائدة أو بدلاً

من عين فاعل معلها، ومن أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة (فوعل) أو مبدلة من همزة، ومن واو خفيفة ضمت لازماً، ومن تالي ألف شبه (مفاعل) مداً مزيداً أو ثاني لينين اكتنفاها، ويفتح هذا الهمزة مجعولا واوا إن كانت اللام وسلمت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غيرها أو همزة. والإبدال قسمان شائع وغيره، فغير الشائع: وقع في كل حرف إلا الألف، وألف فيه أئمة اللغة كتبها منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، وفي المزهر للسيوطي نوع منه حافل، والشائع الضروري في التصريف: أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائماً (٤).

ولم يكتفِ النحاة العرب بدراسة الإبدال عند العرب بل درسوه عند أهل الفارسية، ومن ذلك قول سيبويه: "هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم لقرنها منها ولم يكن من إبدالها بد لأنها ليست من حروفهم وذلك نحو الجرير والآخر والجورب، وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً قال بعضهم قريرٌ وقالوا كريقٌ وقريقٌ، ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم إذا وصلوا الجيم وذلك نحو كوسه وموزه لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس همزة مرةً وياءً مرةً أخرى فلما كان هذا الآخر لا يشبه أوآخر كلامهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم وأبدلوا الجيم لأن الجيم قريبة من الياء وهي من حروف البدل والهاء قد تشبه الياء (٥)

* الإدغام: وأصل الإدغام في اللغة الإخفاء والإحكام، والإدغام قيل: أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة، فإن قيل فعلى كم ضرباً الإدغام؟ قيل على ضربين: إدغام حرف في مثله من غير قلب، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب، فأما إدغام الحرف في مثله؛ فنحو: شدَّ وردَّ،

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف؛ (٩٤/١)؛ وينظر: الأصول؛ لابن السراج ٣/٣١٣؛ والخصائص (١٥٥/٢)؛ وسر الصناعة (٣١٦/٢)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف؛ لابن الأنباري؛ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط دار الفكر؛ دمشق (٨٠٨/٢).

(٢) ينظر: لسان العرب (٤٨/١١)؛ والشافية (١٠٩/١).

(٣) أوضح المسالك (٣٧٠/٤).

(٤) الهمع (٤٦٦/٣ - ٤٦٧).

(٥) كتاب سيبويه (٣٠٥/٤).

والأصل فيه: شدد وردد إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سَكَّنوا الأول منهما وادغموه في الثاني، وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي نحو: يَشْدُ ويردُّ وما أشبه ذلك، وأما إدغام حرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر وتدغمه فيه، والعلة في الإدغام أن الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجهما واحدًا فيثقل على اللسان أن يرفعه ثم يعيده في الحال إلى موضعه وهذا شبه بمشي المقيد لأنه كان لا يزايل موضعه (١).

٥. القلب المكاني: هو: تقديم بعض الحروف أو تأخيرها داخل الكلمة الواحدة؛ نحو: أشياء، يقولون: أصلها: شيئاء، وجاه، أصلها: وجه، .. الخ. ويرى النحاة العرب أن القلب "يعرف بأصله؛ كناء يناء مع النأي، كالجاء والحادي والقسي، وبصحته؛ كأيس، وبقلة استعماله؛ كآرام وآدر، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو: جاء أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو: أشياء؛ فإنها لفعاء، وقال الكسائي: أفعال، وقال الفراء: أفعاء، وأصلها أفعلاء". (٢)

٦. بناء الفعل للمجهول: من الأبواب الصرفية والنحوية المشهورة، ويُعدُّ مظهرًا من مظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة؛ لدراستهم بناء الفعل للمفعول (للمجهول) ودراستهم للتغيرات التي تحدث لبنية الفعل وكذلك بنية الجملة؛ فالماضي يُضم أوله ويُكسر ما قبل الآخر، والمضارع يُضم أوله ويُفتح ما قبل الآخر، وقد تحدث بعض التغيرات الخاصة لبعض الأفعال كالفعل الأجوف؛ نحو: (قال) تصبح (قيل).. الخ، فجملة: (كُسِرَ الرَّجَاحُ) بنية

سطحية، وبنيتها العميقة (كَسَرَ الولدُ الرجاحَ)، وجملة (يُصَامُ رمضانُ) بنيتها العميقة (يصوم المسلمون رمضانَ).

ففي هذا الباب أمران يتعلقان بالبنية العميقة؛ هما صورة الفعل والفاعل ونائبه. وعن ذلك يقول ابن هشام: " يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا(٣)

٧. (دراسة الصريح والمؤول): مصطلحا الصريح والمؤول يدلان على اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة أيضًا، وهذا يكون في أبواب: المبتدأ، والفاعل، والمصدر، والنعته، ونصب الفعل، والصفة المشبهة، .. الخ. ومن ذلك قولهم: "اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به؛ مثال ذلك (زيد) من قولك: ضرب زيدٌ عمرًا" (٤)، والفاعل المؤول نحو: يعجبني أن تدافع عن المظلومين؛ أي: يعجبني دفاعك. ومن المبتدأ المؤول قوله تعالى: { وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } [النساء: ٢٥]، ومن ذلك قولهم: "النعته: وهو التابع المشتق أو المؤول به؛ المباين للفظ متبوعه" (٥)، وعند حديثهم عن (حتي) يقول أحدهم:

(١) وينظر: الكتاب (٤/٤١٧؛ ٤٣١)؛ والمقتضب (١/١٩٢)؛ والأصول (٣/٣٩٩)؛ والخصائص (٢/١٣٩)، وأسرار العربية (١/٣٥٨)؛ والشافية (١/١٢٠)؛ واللباب (٢/٤٦٩)؛ والهمع (٣/٤٨٢)؛ وغيرها.

(٢) ينظر: الشافية (١/٩٠)؛ وغيرها.

(٣) شرح شذور الذهب (١/٢٠٧).

(٤) السابق (١/١٨٠).

(٥) السابق (١/٢٨٣).

"وتدخل على الاسم المؤول من (أن) حال كونها مضمرة وجوبًا ومن الفعل المضارع وهي في ذلك على وجهين فتكون تارة بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى { لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ } [طه: ٩١]؛ التقدير: حتى أن يرجع بأن والفعل المضارع؛ أي إلى رجوعه بتأويل المصدر من أن والفعل أي زمان رجوعه(١)، وعند حديثهم عن الصفة المشبهة يقول أحدهم: "ومثال المؤول به: مررت برجل أسد؛ أي: شجاع"(٢).

٨. (دراسة العمدة والفضلات والزوائد والإلحاق.. الخ): لقد حدد النحاة العرب البنية العميقة للجمل العربية في نمطين: الجملة الاسمية (المبتدأ + الخبر) والجملة الفعلية (الفعل + الفاعل)، وهم يسمون هذه الأشياء الأربعة (العُمد) وما سواهم (فضلات) أو مكملات الجملة "المفعول به، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع"(٣). ومن ذلك تأكيدهم على أهمية الفاعل؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف(٤)، ويقولون: "إنه عمدة؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه"(٥).

ويقولون: "والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ، والعمدة لا يصح الاستغناء عنها"(٦)، ولذلك "ذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كل منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة"(٧). وعن الفضلة يقولون: "والمفعول فضلة في الكلام"(٨)، "كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تحلل بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغن"(٩)، ومن ذلك قولهم: "الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ويمنع في صور: أحدها: أن يكون نائبًا عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل"(١٠)، و"المفعول المطلق: وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه(١١)، "والمفعول معه: وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه؛ نحو: سرت والنيل، وأنا سائر والنيل"(١٢)، "والحال: وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف(١٣)"، "والنعت: فضلة يجوز حذفها"(١٤)، "والتمييز: وهو اسم

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب؛ لخالد الأزهرى؛ تح: عبد الكريم مجاهد؛ ط الرسالة؛ بيروت؛ ١٩٩٦م (١/١٠٥).

(٢) شرح شذور الذهب (١/٥٥٦).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٢/٤).

(٤) شرح شذور الذهب (١/٢١٥).

(٥) شرح قطر الندى (١/٢٣١).

(٦) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١/٦٣).

(٧) همع الهوامع (١/٣٦٤).

(٨) الأصول في النحو (١/٧٥).

(٩) المقتضب (٣/١١٦).

(١٠) أسرار العربية (١/٣٢٨)؛ وهمع الهوامع (٢/١١).

(١١) شرح قطر الندى (١/٢٢٤).

(١٢) السابق (١/٢٣١).

(١٣) السابق (١/٢٣٤).

فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات(٢)، ويقولون: " وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط حذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت إلا زيدا أو صناعي كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربته زيد(٣)، " ويقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة" (٤)، ومن ذلك قولهم: " الحرف أبدا فضلة في الكلام(٥)، ومن ذلك حديثهم عن (أل) الزائدة في الكلمة؛ فهي زائدة لازمة؛ مثل: الآن، الذي، الخ، زائدة للمح الأصل؛ مثل: الحارث، النعمان، زائدة للضرورة؛ مثل: بنات أوبر، الخ.

٩. (دراسة الحذف والتعويض والإلحاق): لقد اهتم النحاة العرب بدراسة ظاهرة الحذف اهتمامًا بالغًا؛ وذلك حرصًا منهم على معرفة البنية العميقة وتقديرها، وسوف نتعرض لذلك فيما بعد، ولقد اهتم النحاة أيضًا بما يسمى التعويض، " لأنهم قصدوا التعويض رعاية للأصل"(٦)، " ولأن الغرض من التعويض تكميل الكلمة وأين كملت حصل غرض التعويض"(٧)، " وهذا التعويض نوعان: تعويض جواز وتعويض وجوب"(٨).

ومن ذلك قولهم: " فلا يجوز أن يلتفظ به لأن المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه"(٩). ومن أمثلة التعويض ما يلي:

(تنوين) التعويض وهو اللاحق لنحو غواش وجوار عوضا عن الياء وإلاذ في نحو { ويومئذ يفرح المؤمنون } عوضًا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم، و(تنوين) العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفردا أو جملة فالأول كجوار وغواش فإنه عوض من الياء.. الخ (١٠)، و(ياء) العوض كقولك مررت بزبيدي في قول من عوض من التنوين في الجر والرفع كما يعوض في النصب إذا قلت رأيت زيدا(١١)، وياء التعويض زائدة، و(تاء) العوض نحو تاء بنت وأخت جعلت عوضا من المحذوف(١٢)، و(همزة) التعويض تكون فيما حذف منه لامة لا فاؤه ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو عوضوا همزة في أوله فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا همزة في أوله فلما عوضوا همزة ههنا في أوله دل على أن

(١) المقتضب (٤/٣٩٩).

(٢) شرح قطر الندى (١/٢٣٧).

(٣) مغني اللبيب (١/٧٨٧).

(٤) شرح شذور الذهب (١/٢٠٧).

(٥) همع الهوامع (٣/١٠٢).

(٦) اللباب (١/١٠٦).

(٧) مسائل خلافية في النحو للعكبري؛ تح: محمد خير الحلواني؛ دار الشرق العربي؛ بيروت ١٩٩٢م (١/٦٣).

(٨) أسرار العربية (١/٧٢) (بتصرف).

(٩) شرح شذور الذهب (١/٢١٧).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (١/٤٤٦)؛ وأوضح المسالك (١/١٥).

(١١) الأصول في النحو (٣/٣٦)؛ ومنازل الحروف للرماني، تح: إبراهيم السامرائي؛ دار الفكر؛ عمان (١/٢٩).

(١٢) منازل الحروف (١/٣٣).

الأصل فيه سمو كما أن الأصل في ابن بنو إلا أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في أوله فقالوا اسم فدل على أنه مشتق من السمو لا من السمة السمة (١)، و(فاء) التعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه (٢).

ثانياً: في الجمل والتراكيب

مما لاشك فيه هو انتشار ظواهر لغوية كثيرة في التراكيب العربية وقد اهتم النحاة بدراستها؛ ومن ذلك: ظاهرة الحذف، وظاهرة التقديم والتأخير، والتضمين، والحمل بأنواعه، والاختصار والإيجاز، والاتساع، والاستغناء، وغير ذلك الكثير؛ مما ذاع صيته في التراث النحوي العربي، وسوف نتعرض هذه الدراسة لكثير من هذا الظواهر بعد قليل بإذن الله تعالى عند حديثها عن وسائل التحويل أو الانتقال من البنية العميقة إلى البنية العميقة.

هذا وقد ظهر جلياً لدى النحاة العرب عند دراستهم لكثير مكن الجمل والتراكيب العربية ظهر اهتمامهم وعنايتهم بمعرفة البنية العميقة وتقديرها، وأسوق هنا بعض الأمثلة، وذلك على النحو التالي:

١. دراسة العامل في الجملة (نظرية العامل):

لقد لعبت نظرية العامل دوراً خطيراً وبارزاً في تاريخ النحو ودراساته فهذه النظرية (هي التي بنيت عليها من قبل أصول النحو واستقرت قواعده وشغلت النحاة ألف عام ويزيد، وملأت مئات الكتب النحوية خلافاً وفلسفة وجدالاً، بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف" (٣) والعامل هو المسؤول عما أصاب النحو العربي من تعقيد وإن كان أول أمره وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين) (٤)، لأنه لكل معمول عمل، فلا يوجد عامل بدون عمل ولا عمل بدون معمول، والعامل هو الذي أحدث في آخر الكلمة رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً، وهم يرون " بألا يكتفى بأثر العامل وهو موجود بل أعطى له الحق في التأثير -العمل- وهو محذوف" (٥).

٢. نصب الفعل بأن المضمره: عند دراسة النحاة لنصب الفعل المضارع يتعرضون لنصب الفعل المضارع ب (أن) المضمره بعد ((لام) الجحود، وحتى، و(أو) العاطفة، و(فاء) السببية، و(واو) المعية)، والشواهد والأمثلة على الترتيب: { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ } [الأنفال: ٣٣]؛ أي: لأن يعذبهم، وقوله تعالى { كَلُّواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ } [البقرة: ١٨٧]؛ أي: حتى أن يتبين، ومنه قوله تعالى { وَمَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسولاً } [الأحزاب: ٥٣]؛ أي: أو أن يرسل رسولا، ومن ذلك

(١) أسرار العربية (٣٢/١).

(٢) مغني اللبيب (٢٢٥/١).

(٣) ينظر: إحياء النحو؛ لإبراهيم مصطفى؛ ط لجنة التأليف؛ القاهرة ١٩٥٩م؛ (ص ١٩٥، ١٩٤).

(٤) قرينة العلامة الإعرابية؛ لمحمد حماسة عبد اللطيف؛ القاهرة؛ (ص ١٨٧).

(٥) السابق (ص ١٠٥).

قوله تعالى { يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا } [النساء: ٧٣]؛ أي: فأن أفوز، ومن شواهد (واو) المعية قول الشاعر: لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

٣. أسلوب النداء: باب النداء من الأبواب المشهورة في الدرس النحوي، وما يهمنا هنا اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة عند دراستهم لبعض مسائل هذا الباب، ومن ذلك قولهم: الأصل في النداء أن يدخل على الاسم، ولقد تعرّض النحاة لدراسة الشواهد التي يدخل فيها النداء على غير الاسم؛ ومن ذلك قوله تعالى { أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ } [النمل: ٢٥]؛ والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومنه قوله تعالى { يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا } [الكهف: ٤٢]؛ والتقدير: يا هؤلاء ليتني، ومن ذلك قول الشاعر: فيا ربّما بات الفتى وهو آمنٌ وأصبح قد سدت عليه المطالع

أي: فيا هؤلاء ربما، وعليه فقد اجتهد النحاة في تقدير البنية العميقة لكل البنى السطحية السابقة وما يماثلها.

٤. أسلوب الاختصاص: يرى النحاة أن الاسم المنصوب على الاختصاص " من المفعولات التي التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنه خبر بلفظ النداء، وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله، والغالب على ذلك الضمير كونه متكلم نحو: (أنا ونحن)، ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب " (١)، ويرى السيوطي . وغيره . أنه: "من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدره سيبويه ب (أعني) ويختص ب (أي) الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، ...، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأن موضع النداء نصب ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء لأنهم لم يجروها على حروف النداء ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء؛ وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن ما بعده محمول على أوله" (٢).

٥. التحذير والإغراء: التحذير والإغراء من الأساليب التي اهتم بها النحاة وغيرهم، وكانت البنية العميقة مطلبهم عند دراستهم لمثل هذه الأساليب. فالتحذير كما يقول بعضهم: " من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه ب إيا أو ما جري مجراه، وإنما يلزم إضماره مع إيا مطلقاً نحو إياك والشر فالنائب ل إيا فعل مضمّر لا يجوز إظهاره ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير:

إياك والأسد؛ أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك (٣)، ومن النصب من التحذير قولهم: رأسك والحائط والأسد الأسد معناه احذر الأسد قال الله تعالى { فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا } [الشمس: ١٣] ومعناه: احذروا ناقة الله أن تمسوها بسوء.

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٢/٢٣٣)؛ وشرح شذور الذهب (١/٢٨٢).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/٢٨).

(٣) ينظر: الجمل في النحو (١/٨٣)؛ وهمع الهوامع (٢/٢٢)؛ والمفصل (١/٧٣).

ويدلو ابن الأنباري بدلوه قائلاً: " إن قال قائل ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم الأسد الأسد قيل أنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو احذر ولهذا إذا كرروا لم يجوز إظهار الفعل وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل فدل على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل فإن قيل فأى الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً " (١)

* الإغراء: وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يذكر فيه (إيا) فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار كقولك: المروءة والنجدة؛ بتقدير الرم؛ ومنه قول الشاعر:

أحاك أحاك إن من لا أحاله كساع إلى الهيحا بغير سلاح

ويرى السيوطي أنه " من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، وإنما يجب الإضمار في صورتين إذا عطف أو كرر كقولك الأهل والولد وقولك العهدَ العهدَ (٢)، ويقول ابن الأنباري: " إن قال قائل لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل: طلباً للتخفيف؛ لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف". (٣)

٦. التمييز النسبة: يرى النحاة العرب أن: التمييز نوعان: مفسر لمفرد ومفسر لنسبة، وما يهمننا هنا النوع الثاني، وعن ذلك يقول النحاة: " وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة:

أحدها: أن يكون محولاً عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيباً أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً أصله فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الإسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والأنفس في الآية الثانية إلى المضاف إليه وهو الرأس وضمير النسوة.

الثاني: أن يكون محولاً عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيوناً قيل التقدير وفجرنا عيون الأرض وكذا قيل في غرست الأرض شجراً ونحو ذلك

الثالث: أن يكون محولاً عن غيرهما؛ كالواقع بعد ما يفيد التعجب نحو: أكرم به أبا، وما أشجعه رجلاً، والواقع بعد اسم التفضيل؛ وشرط نصب هذا كونه فاعلاً معنى نحو: زيد أكثر مالاً، بخلاف: مال زيد أكثر مال، وإنما جاز: هو أكرم الناس رجلاً؛ لتعذر إضافة أفعل مرتين، ومن ذلك قوله تعالى (أنا أكثر منك مالاً)؛ أصله: مالي أكثر، فحذف المضاف وهو (المال) وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه؛ فارتفع وانفصل وصار: أنا أكثر منك، ثم

(١) ينظر: أسرار العربية (١/١٥٩).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/٢٦).

(٣) ينظر: أسرار العربية (١/١٥٥).

جاء بالمحذوف تمييزاً. الرابع: أن يكون غير محمول كقول العرب: لله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا" (١).

رابعًا: وسائل الانتقال من البنية العميقة إلى السطحية في المفردات والتراكيب

يرى كثير من علمائنا - كما يروي الدكتور كمال بشر - ومنهم الدكتور عبده الراجحي أن "اعتبار اللغة عملاً للعقل أو آلة للفكر، والتعبير الذاتي، يعني أن للغة جانبين: جانبًا داخليًا وآخر خارجيًا. وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين. أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتًا ملفوظة". ويستمر قائلاً: "وهذه الأفكار هي التي ظهرت بعد ذلك عند "تشو مسكي" تحت اسم البنية العميقة والبنية السطحية، ولما كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى في كل اللغات، فإنها تعكس أشكال الفكر الإنساني. وعلينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية إلى كلام على السطح. ولما كانت اللغة لانهائيةً فيما تُنتج من جمل، رغم انحصار مادتها الصوتية، فإن هذا النحو يهتم أيضًا بدراسة النظام الأساسي الذي تتولد منه قوانين البنية العميقة قبل تحويلها إلى كلام على السطح" (٢). ومن المعروف أن تشكيل الجملة في النحو التوليدي يتضمن منظومتين من القواعد: (الأولى) هي الأساس الذي تتولد منه البنية العميقة للجملة، وهذا ما يعبر عنه بالمولد المعنوي الذي يمنح الجملة معناها. (والثانية) هي المولد التحويلي الذي ينتقل بالبنية العميقة إلى بنية سطحية، وهذه بدورها يعبر عنها بالمولد الصوتي الذي يمنحها اللفظ. وهكذا فإن توليد جملة كاملة يتضمن المراحل التالية: [الأساس] البنية العميقة] المولد المعنوي] معنى المولد النحوي > المولد التحويلي] البنية السطحية] المولد الصوتي] لفظ]، وإن هذه النقلات النظرية أثرت في المكونات التركيبية وفي علاقتها بالصوت والمعنى. لكن ما ظل على حاله فيها كلها هو:

(أ) أن هناك مرحلة أولى في الاشتقاق يقع فيها التأليف بين الكلمات أو المور فيمات لبناء بنيات تركيبية.

(ب) وأن هذه البنيات تخضع لعدد من العمليات التركيبية المتنوعة.

(ج) وأن بعض هذه البنيات يجري إرساله إلى الواجهة الصوتية ليتحول إلى متواليات منطوقة، وبعضها الآخر يرسل إلى الواجهة الدلالية لكي يتحول إلى متواليات مفهومة. فالتركيب باختصار شديد ظل مصدر النظام اللغوي في تفاصيله كلها. وخلال دراستنا لكثير من الأبواب النحوية أو تصفح كثير من المؤلفات النحوية يلحظ القارئ بكل يسر عدة وسائل يمكن للمتكلم أن يتحول بها من البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ وقد اهتم النحاة العرب بدراسة هذه الوسائل بصورة جلية، ومن ذلك ما يلي:

١. الحذف:

* الحذف اصطلاحًا: يقصد به النحاة "حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي؛ أو هو: إسقاط صيغ. ألفاظ. داخل التركيب في بعض المواضع اللغوية، وهذه الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة تلعب دورًا في التركيب في حالتي الذكر

(١) ينظر: شرح شذور الذهب (١/٣٣٤).

(٢) الدكتور: كمال بشر في كلمته التي رحب فيها بالدكتور: عبده الراجحي عند انضمامه لعضوية مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

والإسقاط، وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحويًا لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ثم هي موجودةٌ ويمكنُ أن تكونَ مَوْجُودَةً في مواقفٍ لغويَّةٍ مختلفةٍ" (١). وبعضهم يطلق الحذف علي "ما لا يبقى له أثرٌ في اللفظ" (٢)، ويمكنُ أن يُطلق علي "حذف العامل وتدع ما عمل فيه علي حاله من الإعراب" (٣)، ويمكن القول هنا:

إنَّ المحذوفَ شبه معروفٍ علي الرُّغم من غيابه؛ ويمكن تقديره بسهولة لأنَّه مفهومٌ من السِّياق. ويرى ابن هشام أنَّ "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصَّنَاعَةُ، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا أو معمولًا بدون عامل" (٤)، وَيَشْتَرِطُ النُّحَاهُ والعلماءُ شروطًا لوقوع الحذف النحوي، وتتلخص فيما يلي:

١. وجودُ دَلِيلٍ مَقَالِي: وهو كلام يدل علي المحذوف؛ كما في قوله تعالي ﴿مَادَا أَنْزَلْ رُتُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (٥)؛ أي: أنزل خيرًا، فحذف الفعل للدليل المقالي.

٢. وجودُ دليلٍ حَالِي: ويُفهمُ من سياق الكلام وحال المتكلمين؛ نحو قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ (٦).

٣. وضوح المعني وأمنُ اللَّبْسِ: وهذا من أهم الشروط التي يجب مراعاتها مع كُلِّ ما يتصل بالنشاط اللغوي وظواهره المختلفة؛ كالاختصار والاستغناء والحذف والتقديم والتأخير.. إلخ.

٤. ألا يكون مُؤَكَّدًا: لأنَّ الحذفَ منافٍ للتأكيد إذ الحذفُ مَبْنِيٌّ علي الاختصار والتأكيد مَبْنِيٌّ علي الطول.

٥. ألا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إلى اخْتِصَارِ المِخْتَصِرِ: ومن ثمَّ لم يُحذف اسمُ الفِعلِ؛ لأنَّه اخْتِصَارٌ

للفِعلِ، وقال ابن جني في المحتسب: أخبرنا أبو علي قال: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأنَّ الحروفَ إمَّا دخلت الكلام لِضَرْبٍ من الاختصار، فلو ذَهَبَتْ تحذفها لكنت مُخْتَصِرًا لها هي أيضًا واختصارُ المِخْتَصِرِ إِنْجَافٌ بِهِ حذف (٧). ويرى ابن هشام أنَّه "جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيِّينَ أَنْ يَقُولُوا يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويُريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالافتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: كلوا واشربوا؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين" (٨).

هذا ويشيعُ الحذفُ ومظاهرُهُ في معظم أبوابِ النَّحوِ العربيِّ والصرفِ؛ وذلك لأنَّ "العربَ قد حذفَت الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليس من شيءٍ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تَكْلِيفِ عِلْمِ العَيْبِ في

(١) الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم؛ رسالة ماجستير؛ كلية دار العلوم؛ القاهرة ١٩٦٤م؛ (ص ١٩٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن؛ للزركشي؛ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم؛ دار إحياء الكتب العربية؛ القاهرة ١٩٧٢م؛ (٣ / ١٠٢).

(٣) الحذف والتقدير (ص ٢٠٥).

(٤) مغني اللبيب (١٧٦/٢).

(٥) سورة النحل، الآية (٣٠).

(٦) سورة الفرقان، الآية (٦٣).

(٧) الأشباه والنظائر؛ للسيوطي (٥٦/١).

(٨) مغني اللبيب (٧٩٧/١).

معرفته" (١). وتأتي أهمية القول بالحذف في أنه "أحد المطالب الاستعمالية؛ فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء. أو الجملة المكتوبة. وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد حذفها مُعْنِيًا في الدلالة كافيًا في أداء المعنى، وقد يُحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه (٢)" كما سبق أن ذكرنا، ولذلك يقول ابن جني: "إنَّ العربَ إذا حذفت من الكلمة حرفًا. أو حذفت الكلمة كُلَّهَا. راعت حال ما بقي منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته" (٣)؛ لأن "حذف ما حُذِفَ من الكلمة يبقى منها بعده مثالاً مقبولاً، لم يكن لك بدٌّ في الاعتزام عليه، وإقراره على صورته تلك البتة" (٤). ويرى المبرد أن "الحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه" (٥).

وقد امتدح النحاة والعلماء الحذف في اللغة؛ فهو عندهم "بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسَّخَرِ؛ فإنَّك ترى أن تَرَكَ الذَّكَرَ أَفْصَحَ من الذكر، والصَّمتَ عند الإفادةِ أزيدُ للإفادةِ، وتجد أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبَيِّنْ" (٦).

* أنواع الحذف (٧): يكثر الحذف في اللُّغة العربية، وهو أكثر من أن يُحصَى في القرآن

الكريم "وهو ينقسم قسمين أحدهما: حذف الجمل، والآخر: حذف المفردات، وقد يرد كلام

في بعض المواضع ويكون مُشتملاً على القسمين معاً، فأما القسم الأول وهو الذي تحذف منه الجمل فإنه ينقسم إلى قسمين أيضاً؛ أحدهما: حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاماً؛ وهذا أحسنُ المحذوفات جميعها وأدُّها على الاختصار" (٨) ومن الحذف ما يلي:

. حذف حرف من الكلمة: لَمْ يَكْ؛ أي: يكون، ولم أبل.. إلخ.

. حذف الكلمة من الجملة: ومنه قوله تعالى { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا } (٩).

. حذف الجملة بأسرها: قول الرسول الكريم: [التمس ولو خاتماً من حديد].

. حذف أكثر من جملة: والشواهدُ على ذلك كثيرةٌ (١٠)؛ ولا داعي للإطالة والإطناب.

(١) السابق (٢/٦٩٢).

(٢) في بناء الجملة العربية؛ لحماسة عبد اللطيف؛ ط دار القلم؛ الكويت؛ ١٩٨٢م؛ (ص ٣٤٦).

(٣) الخصائص (٣/١١٥).

(٤) السابق (٣/١١٣).

(٥) المقتضب (٢/١٤٦).

(٦) دلائل الإعجاز (ص ١٤٦)، وينظر: الخصائص (٢/٤٣٢).

(٧) الأشباه (١/٥١؛ ٥٢)؛ والمثل السائر؛ لابن الأثير؛ تح: بدوي طبانة و أحمد الحوفي؛ ط نضرة مصر؛ القاهرة؛ (٢/٢٣٢).

(٨) المثل السائر؛ لابن الأثير (٢/٧٧).

(٩) سورة يوسف؛ الآية (٨٢).

(١٠) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة؛ للقزويني؛ تح: خفاجي؛ ط ٤ دار الكتاب اللبناني؛ بيروت ١٩٧٥م؛ (١/١٧٧).

٢. الزيادة

الزيادة: مجيء كلمة في البنية السطحية للتركيب من دون أن يكون لها أثر في معنى البنية العميقة ولكن فائدتها في التركيب التوكيل والربط وتقوية المعنى، ويسميه اللغويون الجدد (الزيادة والإقحام) ومن أمثاتها عند النحاة العرب: زيادة بعض حروف الجر، وعن ذلك يقول سيبويه: " هذا باب ما يجري على الموضوع لا على الاسم الذي قبله؛ وذلك قولك: ليس زيد مجبان ولا بجيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك " (١) ومنه زيادة (كان) في قول الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا . كانوا . كرام

ومن ذلك زيادة (اللام المزحلقة) في قولنا: إن خالدًا لمؤدبٌ، ويمكننا اعتبار (ظاهرة الاعتراض) في الدرس النحوي العربي من هذا القبيل، كما يمكن ذلك مع التوكيد اللفظي في الدرس النحوي أيضًا، وظاهرة التكرار؛ كتكرار (إلا) أو (لا) النافية، وكذلك ظاهرة (تعدد النعت، تعدد الخبر، تعدد المفعول، تعدد الحال)؛.. الخ.

٣. التقديم والتأخير

وهو: نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية؛ فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك؛ قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا. وقد امتدح النحاة العرب هذه الظاهرة ومنهم عبد القاهر الجرجاني الذي يقول عن التقديم والتأخير: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أن الذي راقك ولطفه عندك أن قدم فيه شيئاً وحول اللفظ عن مكان إلى مكان (٢)، ويقول سيبويه عن العرب: "إنهم يقدمون في كلامهم ما هم بيانه أعنى؛ وإن كانا جميعاً يهماهم ويعيناهم " (٣).

وقسم سيبويه التقديم قائلًا: " إما أن يقدم في الرتبة دون الحكم؛ كتقدم المفعول به على فاعله، وإما أن يقدم في الرتبة والحكم معاً؛ كتقدم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء؛ كما في قولهم: زيدٌ ضربته " (٤).

وقد درس النحاة العرب هذه الظاهرة وأوردوا لها الضوابط؛ فالتقديم والتأخير لا يصلح في كل المواضع؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (٥)، فمثلاً "عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف " (٦)، "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً" (٧).

(١) ينظر: الكتاب (١/٦٧٠٦٦).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٣).

(٣) الكتاب (٢/٢١٢).

(٤) الكتاب (١/٦٥).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (١/٥٧٩)؛ والهمع (٣/١١٣).

(٦) ينظر: المقتضب (٢/١٠).

(٧) ينظر: الكتاب (١/٥٦)؛ والمقتضب (٣/٩٥؛ ١١٨).

٤. التضمين

* التَّضْمِينُ فِي الْأَصْطِلَاحِ: للتضمين مجموعة من التعريفات أهمها: " أَنْ يُؤَدِّي (أَوْ يُتَوَسَّعَ) فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ تَوَسُّعًا يجعله مؤدياً معنى لفظٍ آخرٍ مُنَاسِبٍ له، فيُعْطَى الأولُ حُكْمَ الثَّانِي فِي التَّعَدِّيِّ وَاللُّزُومِ" (١)، وهو عند بعضهم: "إِشْرَابُ لَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ وَإِعْطَاؤُهُ حُكْمَهُ لِتَصْيِيرِ الْكَلِمَةِ تُؤَدِّي مَعْنَى الْكَلِمَتَيْنِ" (٢).
و"إِنَّ الْغُرُضَ مِنَ التَّضْمِينِ إِعْطَاءُ مَجْمُوعٍ مَعْنِيَيْنِ وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِعْطَاءِ مَعْنَى وَاحِدٍ" (٣).

وعن كيفية وقوع التضمين يحدثنا ابن جني حيث يقول: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ والآخر بحرفٍ آخر؛ فإنَّ العرب قد تتوسع فتوقع أحدَ الحرفين موقعَ صاحبه، إيداناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيءَ بالحرفِ المُعْتَادِ مع ما هو في معناه؛ وذلك كقوله تعالي أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ هُنَّ" (٤)، وأنت لا تقول (رفثت المرأة) ولكن تقول (رفثت بها أو مع ها)، لكنَّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بإلى؛ كقولك: أفضيت إلى المرأة؛ جئت بـ (إلى) مع الرفث إيدانا وإشعاراً أنه بمعناه (٥). وعن ذلك يقول ابن الأنباري: "لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه" (٦).

وقد امتدح ابن جني التضمين قائلاً: " وهذا من أسدِّ وأدمثِ مذاهبِ العربية، وذلك أنَّه موضعٌ يملك فيه المعنى عنانَ الكلام، فأخذه إليه وبصرفه بحسب ما يؤثره عليه" (٧). فمن المؤكد أن التضمين جاء لتحسين المعنى والعناية به، لأن التضمين في الدرس النحوي ما هو إلا دراسة في المعنى، ويؤدي فيه المعنى دوراً بارزاً؛ لأن الاعتماد علي اللفظ المنطوق، فعن كثرة التضمين يقول ابن جني: "إنه وجد في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً يخاطب به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجا كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك فتقبله وأنس به، فإنَّه فصل في اللغة لطيف حسن يدعو إلي الأانس بها" (٨).

٥ . الاستغناء

(١) ينظر: الخصائص (٢/٣٠٨، ٤٣٥).

(٢) مغني اللبيب (٢/٧٩١)، وينظر: حاشية الصبان؛ ط الحلبي؛ القاهرة ١٣٦٦هـ؛ (٢/٩٥).

(٣) الأشباه والنظائر (١/١٣).

(٤) البقرة، الآية (١٨٧).

(٥) الخصائص (٢/٣٠٨).

(٦) الإنصاف (١/١٦٦).

(٧) المحتسب؛ لابن جني؛ تح: علي النجدي ناصف وآخرون؛ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية؛ القاهرة ١٣٨٦هـ؛ (١/٥٢)، وينظر: مغني اللبيب

(٢/٦٠٩).

(٨) الخصائص (٢/٣١٠).

* الاستِغْنَاءُ اصْطِلَاحًا: "هو استغناء العرب بكلمة عن كلمة أو أكثر؛ عن طريق حَذْفِ بَعْضِهَا أو تغيير صورتها، أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها؛ لوجود قرينة، وذلك استحسانًا وطلبًا للخفّة والاختصار، ولضرب من البلاغة وتجويد المعنى"، ومن ذلك ما ذكره سيبويه عن العرب في هذا الشأن: "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً (١)". ويقول ابن الأنباري: "قد يُستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه (٢)"، ويقول في موضع آخر: "قد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف" (٣). ويقول السيوطي: "قد يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه" (٤). وعن ذلك يقول ابن جني: "لا يُنكر أن يكون في كلامهم. العرب. أصول غير مَلْفُوظٍ بها، إلا أنّها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ، وهذا واسع في كلامهم (٥)".

ويؤكد النحاة علي أن الاستغناء من صنع العرب وعن قصد منهم "لأنه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام علي شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يخرّ علي ألسنتهم استعماله (٦)". ويقول ابن جني: "وذلك أنّا نرى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيحب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه لا أن تحبطه وتتعمّقه (٧)؛ أي: يُشترط في الاستغناء السهولة والملاطفة، كما يُشترط أن يتوافق اللفظ (المستغنى به) مع أمثلتهم وصورهم كما كان المحذوف (المستغنى عنه) موافقاً. وعن ذلك يقول ابن جني: "العرب إذا غيرت كلمة من صورة إلى أخرى، اختارت أن تكون الثانية مُشَابِهَةً لأصول كلامهم ومُعْتَادِ أمثلتهم، وذلك أنّك تحتاج إلى أن تُنَيّب شيئاً عن شيء؛ فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يُشابه الأول؛ ومن مُشابهته له أن يُؤَافِقَ أمثلة القوم، كما كان المناب عنه مثلاً من مثلهم أيضاً (٨)".

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الاستغناء دون سببٍ أو دافعٍ أو دون أن يهدف إلى شيءٍ يخدم اللغة،

و إلا كان ضرباً من الإفساد اللغوي والفوضى التي لا تقبلها اللغة العربية، كما يُؤكد النحاة علي تعمّد العرب إحداث هذا الاستغناء. ويُشترط أن يكون الكلام بعد الاستغناء وقبله جيداً، ولكن بعده أجود وأبلغ، وهذا ما يقصده سيبويه بقوله: "لو حسّن الكلام بالذي لا يستغنى عنه لحسّن الذي يستغنى عنه (٩)". أي: إنّ العرب قد انتقلت بالاستغناء من كلام فصيح إلى كلام أفصح وأبلغ وأجود، بل أكثر قدرةً علي إيصال المعنى وتجويده ويلاحظ أن النحاة قصدوا الاستغناء والحذف، وعلى هذا فالاستغناء يعدُّ وسيلة من التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

(١) الكتاب (٢٥/١)؛ (١٢١/٢).

(٢) الإنصاف (٤٨٥/٢)؛ مسألة (٦٨).

(٣) الإنصاف (٩٣/١)؛ مسألة (١٣).

(٤) الأشباه والنظائر (٧٨/١).

(٥) المنصف (٣٤٨/١).

(٦) الخصائص (٣٤٣/٢).

(٧) السابق (٤٧٠/٢).

(٨) الخصائص (٦٦ / ٢) - ٦٧.

(٩) الكتاب (٢٨١/٢).

٦. الاختصار والإيجاز

* الإيجاز في الاصطلاح: "هو الجَمْعُ للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة (١)"، وقيل: "الإيجاز دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيدَ عليه (٢)". وهو يُشبه كثيراً تعريفَ الاختصار كما مرَّ، ولذلك يربطُ جمهورُ العلماء وبخاصة علماء البلاغة بين الاختصار والإيجاز، ويُعدُّونهما وجهين لعملية واحدة، فالإيجاز والاختصار عندهم مصطلحان لظاهرة لغوية واحدة، وقد اهتمَّ البلاغيون العرب بدراسة ظاهرة الإيجاز في اللغة العربية، وقد ربط كثيرٌ من العلماء بين الإيجاز والاختصار في أبحاثهم حتى قيل: الإيجاز والاختصار بمعنى واحدٍ كما يُؤخذُ من المفتاح وصرَّح به الطيبي. ويُعبَّرُ عن هذا التوجه أيضاً صاحب خزانة الأدب حيث يقول: "الإيجاز اعتمدت به فصحاء العرب وبلغاؤها كثيراً، فإنَّهم كانوا إذا قصدوا الإيجاز أتوا بألفاظ استغنوا بواحدٍها عن ألفاظ كثيرة؛ كأدوات الاستفهام والشروط وغير ذلك، فقولك: أين زيد؟ مُعْنٍ عن قولك: أزيد في الدار أم في المسجد؟ إلى أن تستقري جميع الأماكن، وقولك: مَنْ يَقُمْ أقم معه؛ مُعْنٍ عن: إنَّ يَقُمْ زيدٌ أو عمرو أقم معه، وما بالدار من أحدٍ؛ مُعْنٍ عن قولك: ليس فيها زيدٌ ولا عمرو، فغالبُ كلام العرب مبنيٌّ على الإيجاز والاختصار، وأداء المَقْصودِ مِنَ الكلام بأقلِّ عبارة، وهذا النوع على ضربين: إيجازٌ قَصْرٌ وإيجازٌ حَذْفٌ، فالإيجازُ القَصْرُ: اختصارُ الألفاظ، وهو كقوله **عَبَّك** { وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } (٣) فهذا اللفظُ الوجيزُ المعجزُ المختصرُ غايةً في الإيجاز (٤)."

وغلب مصطلح الإيجاز في كلام البلاغيين، وغلب مصطلح الاختصار في كلام النحاة. وجماعة من العلماء فرَّقوا بينهما. الإيجاز والاختصار. وفي هذا الشأن قال ابن سيده: بين الإيجاز والاختصار فرق منطقيٌّ؛ ولذلك قال بعضهم: "الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز" (٥)، فالإيجاز: تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى (٦).

٧. الاتساع

وهو يعني: "المرونة في اللفظ ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النحوية (٧)؛ وذلك لأنَّ "الشيءَ قد يكون له أصلٌ ثمَّ يُتَّسَعُ فيه؛ أي: بخروجه عن هذا الأصل (٨)".

(١) الحيوان؛ للحاحظ؛ تح: عبد السلام هارون؛ ط الحلبي؛ القاهرة؛ ١٩٦٦م؛ (٨٦/٢).

(٢) المثل السائر (٢/٢٣٢).

(٣) سورة البقرة؛ الآية (١٧٩).

(٤) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي؛ تح: عبد السلام هارون؛ ط ١؛ القاهرة ١٩٧٩م؛ (٢٧٤/٢).

(٥) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن؛ للسيوطي؛ ط دار الفكر؛ بيروت؛ (ص ٥٦).

(٦) موصل الإعراب (١/١٦١).

(٧) ينظر: الاتساع في الدراسات النحوية، لأحمد عطية المحمودي؛ ماجستير؛ دار علوم القاهرة ١٩٨٩م؛ (ص ١٨).

(٨) الأشباه والنظائر (١/٣٥).

ويرى النحاة أن "الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما أنك لا تُقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف وتُعرّبه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه علي حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تُقيم فيه مقام المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، فالأول نحو: قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} [يوسف: ٨٢]، والمعني: أهل القرية، والثاني نحو: صيد عليه يومان، والمعني: صيد عليه الوحش في يومين" (١).

ويؤكد النحاة علي كثرة الاتساع عند العرب ف"الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به" (٢)، وقد اهتمّ النحاة بهذه الظاهرة لدى العرب، فقد عقّد سيبويه في كتابه باباً سماه: "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار" (٣)، ويشرط أن "يأتي الاتساع علي سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى (٤)"، أي: "يُشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوُّز أو كثر الاختيار من العرف اللغوي؛ أي: من سليقة المتكلم والمستمع معاً وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة" (٥). وخلاصة القول: أنه "متى وُجدت الإفادَةُ يُمكنُ أن يُوجدَ التَّسامُحُ أو التَّرخُّصُ أو الاتساع اللغوي" (٦). وعن الاتساع يقول ابن جني: "وكذلك قوله سبحانه (واسأل القرية التي كنا فيها) فيه المعاني الثلاثة: أمّا الاتساع؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو: ما مضى ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤلة، وتقول القرى وتساءلك؛ كقولك: أنت وشأنك، فهذا ونحوه اتساع" (٧).

٨. بناء الفعل للمفعول

(وقد تحدثنا عنه عند الحديث عن شواهد الاهتمام بالبنية العميقة وأمثلتها في المفردات والجمل والتراكيب)

٩. العدل

وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات، فالواقع في المعارف: يأتي على وزنين؛ أحدهما: (فعل) وذلك في المذكر وعدله عن (فاعل)؛ كعمر وزفر وزحل وجمع، والثاني: (فعال) وذلك في المؤنث وعدله عن (فاعلة)؛ نحو: حذام وقطام ورقاش، وذلك في لغة تميم خاصة" (٨).

خامساً: أسباب دراسة البنية العميقة؛ ونتائج ذلك:

(١) الأصول لابن السراج (٢/٢٠٥)، والأشباه للسيوطي (١/٣٥).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٣٥).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/١٠٨)، وينظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش؛ ط مكتبة المتنبّي؛ القاهرة (٥/٨١).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/١٠٩).

(٥) النحو والدلالة؛ لحماسة عبد اللطيف؛ القاهرة ١٩٨٣م؛ (ص ٨٦).

(٦) حاشية الخضري (١/٩٧)، ط المطبعة الأزهرية، القاهرة ١٩٢٩ م.

(٧) الخصائص (٢/٤٤٧).

(٨) ينظر: شرح قطر الندى (١/٣١٤).

أولاً: أسباب اهتمام النحاة بالبنية العميقة

١. عناية النحاة بتطبيق قواعدهم

لقد بذل النحاة العرب جهوداً جبارة مشكورة لوضع قواعد النحو العربي، ويقول ابن مضاء الذي اشتهر بعذائه الشديد لبعض الأمور في منهج النحاة: " إني رأيت النحويين رحمة الله عليهم، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ الكلام - كلام العرب - من اللحن، وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا". (١) ويقول المستشرق الألماني يوهان فك: " ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديدة بالإعجاب يعرض اللغة الفصحى وتطويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ، وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة شاملة؛ حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد" (٢)، ولقد كانت " صناعة النحو تستخرج القواعد من المسموع؛ وهو بعض اللغة لا كلها، ثم يقوم النحاة باطراد هذه القواعد على ما لم يُسمع؛ وذلك بواسطة القياس" (٣).

وبعد أن أتم النحاة العرب وضع قواعد النحو العربي "فرضوها على الفصحاء العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات". (٤) وذلك لأن النحاة " جعلوا هذه القواعد - أحكاماً - فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثمَّ أعملوا فيما خالف قواعدهم حيل التخرج والتأويل والتعليل". (٥) وقد " يصل الأمر بهم أن يفترضوا وجود تراكيب لا وجود لها فعلاً، ولكنه - النحوي- مدفوع إلى افتراضهم بحكم التزامه للقواعد النحوية، أو بعبارة أخرى أن النحو لا يعيد صياغة النص الموجود فعلاً إذ هو يخلق نصوص لا وجود لها..!!" (٦)، وهو ما نسميه البنية العميقة.

ولقد كان النحو في بدايته عملية تقوم " في مبتدئها على الاستقراء والتفعيد، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة والتطبيق، وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين، كان الدين سمحاً فطرياً فجعله المتكلمون فلسفة وقضايا منطقية، وكان النحو سهلاً هيناً وصفيّاً، فجعله النحاة فلسفةً وقضايا معيارية ومنطقية أيضاً، حتى أصبح الطابع المميّز للنحو العربي أنه يُعدُّ مجهوداً دراسياً لغويّاً؛ بقدر ما تحول إلى مجهود فكري من الطراز الأول" (٧). وأصبحت ظاهرة " طرد الأحكام هي إحدى الظواهر الواضحة في البحث الفلسفي .

(١) الرد على النحاة؛ لابن مضاء؛ تح: شوقي ضيف؛ ط ٣ دار المعارف؛ القاهرة؛ (ص ٨٠).

(٢) العربية؛ ليوهان فك؛ ترجمة: عبد الحليم النجار؛ ط دار الكتاب العربي؛ القاهرة ١٩٥١م؛ (ص ٢).

(٣) الأصول؛ لتمام حسان؛ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ القاهرة ١٩٨٢م؛ (ص ٢٧٣).

(٤) من أسرار اللغة؛ لإبراهيم أنيس؛ ط ٤ مكتبة الأنجلو المصرية؛ القاهرة؛ ١٩٦٦م؛ (ص ٢٠٩).

(٥) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها لتمام حسان؛ ط الهيئة المصرية للكتاب؛ القاهرة ١٩٧٣م؛ (ص ١٣).

(٦) الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم (ص ٢٠١).

(٧) اللغة بين المعيارية والوصفية؛ لتمام حسان؛ ط مطبعة الرسالة؛ القاهرة ١٩٥٨م؛ (ص ١٧٠).

والنحوي، إذ أن غاية الفيلسوف هي اتخاذ مواقف محددة وشاملة من مشكلات الفكر والواقع معاً" (١). وعليه فإن تحليل الأحكام النحوية.. يكشف عن تأثير النحاة في أحكامهم التعليلية والتعليلية معاً بخصائص الحكم الفلسفي، وبصفة خاصة بما يميز هذا الحكم من طرد الأحكام الممتدة من بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى، واكتفاء بنوع من الاتسام النظري بينهما لا يعتمد على ركائز يقينية، وإنما تشيده التصورات الذهنية وحدها، بصرف النظر عن الوجود الواقعي" (٢). وهو ما نسميه البنية السطحية والبنية العميقة.

٢. عناية النحاة بالمعنى

قد اهتمت النحاة بصورة جلية بالمعنى، ولقد كان العرب ولا يزالون يهتمون بالمعنى، وفي هذا الشأن يقول ابن جني: "إن العرب كانت كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب تارة أخرى وبالأسجاع التي تلزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها" (٣)، فالمعنى هو الذي جعل العرب "تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى" (٤)، ويؤكد ابن جني على ذلك قائلاً: "رأيت غلبة المعنى للفظ وكون اللفظ خادماً للمعنى، مشيداً به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله" (٥). ولقد فطن النحاة إلى هذا الأمر فالنحو "ليس مجرد قاعدة تطبق، بل بحث في معاني التراكيب وأسرار حسنها وقوتها، وإن كان النحو ينطلق من المباني للوصول إلى المعاني" (٦)، ولذلك فالنحاة "دائمًا يسألون حول الوظيفة والمعنى والغرض وفاعلية التركيب في التعبير عن المعنى" (٧).

وعند دراسة النحاة للجملة العربية يرون أن "كل جملة صحيحة نحوية تُعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترايط نحويًا" (٨)، فالأصل أن: "يوضع الكلام للفائدة، فإذا لم تتحقق الفائدة والمعنى فلا جملة" (٩). والذي جعل النحاة يهتمون بالبنية العميقة للمفردات والتراكيب. كما ذكرنا. أن "الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة المعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ" (١٠)، وبالنسبة للجملة فإنه يُعتبر المعنى قطباً مهماً في دراسة الجملة، وبما أن المعنى كامنٌ في البنية العميقة ومرتبٌ بها ارتباطاً وثيقاً؛ قام النحاة واعتنوا بدراسة البنية العميقة ومحاولة معرفتها.

(١) مناهج البحث عند النحاة؛ لعلي أبو المكارم؛ رسالة دكتوراه؛ دار العلوم؛ القاهرة ١٩٦٧م (ص ٦٠٨).

(٢) السابق (ص ٦٠٩).

(٣) الخصائص (١/٢٣٧).

(٤) السابق (٢/٢١١).

(٥) الخصائص (١/٢٣٧).

(٦) الأصول؛ لتمام حسان (ص ٣٤٩).

(٧) علم اللغة؛ لفهمي حجازي؛ ط دار غريب؛ القاهرة ١٩٧٣م؛ (ص ٤٤).

(٨) النحو والدلالة؛ لحماسة عبد اللطيف (ص ٦٣).

(٩) الأصول؛ لابن السراج (١/٦٣).

(١٠) دلائل الإعجاز (ص ٣٨).

٣- غِيَابُ الْمَقَامِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ الْكَلَامُ

كما ذكرنا أن اللغة كانت منطوقة لفترات طويلة قبل الشروع في تدوينها بصورة منظمة وملموسة وإبان عملية تدوين النصوص بالطبع غاب عن اللغويين والنحاة المقام الذي قيل فيه الكلام وموقف المتكلم والمستمع وهيئتهما وحركتهما... الخ، فلمَّا حدث أن بعض هذه التراكيب داخل النصوص تعارض القواعد النحوية لجأ النحاة إلى التوفيق بين التركيب وقواعدهم النحوية " فالتأويل والتقدير والحذف والاستتار نتيجة واضحة من نتائج إهمال العنصر الاجتماعي في اللغة، وسلخ اللغة من الموقف الذي تقوم فيه الحركة والإشارة والنظرة، والانفعال والهدوء، وتغير الوجه، والنبز والتنغيم، وتضافر القرائن، وغير ذلك من ملابسات الحديث اللغوي بما لا يقوم به الكلام نفسه في الفهم والإفهام، وقد اعتمد النحاة على التأويل والتقدير في محاولة منهم لإكمال النص ذهنياً بعد فقدان العنصر الاجتماعي الذي لا يفصل الحدث اللغوي عن موقفه" (١).

هذا وقد تناول ابن جني هذه المسألة قائلاً "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق ويونس وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما كانت تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى مقصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على شيء دلته عليه إشارة لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه" (٢).

٤ - التَّعَدُّدُ اللَّهْجِيُّ دَاخِلُ بُنْيَانِ اللَّغَةِ

لقد تعددت اللهجات العربية تبعا لتعدد قبائل العرب وكان طبيعياً أن يجد النحاة والعلماء ما من شأنه أن يدعوهم إلى أعمال فكرهم واللجوء إلى التأويل والتوهم وغير ذلك " فلقد كانت كل قبيلة عربية تتكلم لهجتها الخاصة بها حين يعالج الفرد شئون البيئة اليومية في حدود قبيلته، ثم تتكلم القبيلة بعد ذلك لهجتها من اللغة المشتركة بين العرب جميعاً وهي الفصحى في التخاطب مع القبائل الأخرى وحين التأنيق الأدبي" (٣). ومن الجدير بالذكر هنا أن سيبويه حين حمل (إلا) على معنى (لكن) لا لشيء إلا لصحة المعنى، وقد جاء ذلك في باب ترجم له بقوله: " هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول" (٤). وقال: " وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك مثل قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم" (٥)...؛ ولذلك اختلف النحاة حول تقدير البنية العميقة، وكذلك اختلفوا حول عمل بعض المفردات داخل البنية السطحية وإعرابها، الخ.

(١) الضرورة الشعرية؛ لمحمد حماسة عبد اللطيف؛ ط مكتبة دار العلوم؛ القاهرة ١٩٧٩م؛ (ص ١١٤).

(٢) الخصائص ١/٢٤٨.

(٣) منهج البحث في اللغة؛ لتمام حسان؛ ط الأجلو المصرية؛ القاهرة ١٩٥٥م؛ (ص ٤٠).

(٤) الكتاب؛ لسيبويه (٢/٣١٩).

(٥) السابق؛ الصفحة نفسها.

٥- وجود مراحل تطويرية للغة العربية

ومن المعروف أن اللغة قد مرت بمراحل تطويرية كثيرة أثر ذلك في حياة مفرداتها وبنيتها وتراكيبها " وأغلب الظن أن كثيراً مما نجد في بطون الكتب القديمة وفي ثنايا النصوص من أمثلة نحوية وشواهد أدبية خارجة عن تلك القواعد التي وضعها النحاة ثم التمسوا لها تخریجاً ما هو إلا بقايا من اللغة العربية في مراحلها الأولى قبل أن تتضح" (١)، وأثناء مراحل تطور اللغة حدثت للغة العربية مجموعة من الظواهر؛ كالقلب المكاني، والحذف والزيادة والإلحاق، والتقديم والتأخير، ... الخ.

.... وبعد فلقد كانت الأسباب السابقة وغيرها أسباباً دفعت النحاة إلى دراسة البنية العميقة والعناية بها؛ ومحاولة تحديدها، كلٌّ حسب فكره وطاقته ومذهبه اللغوي.

ثانياً: نتائج الاهتمام بالبنية العميقة

(١) ظاهرة اللُجُوءِ إلى التَّأويلِ

التأويل في الاصطلاح: هو " صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيه لتقدير وتدير، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرّفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه" (٢)، والتأويل كثير في ثنايا اللغة، ولذلك قال سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (٣). فالتأويل أيضاً " هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويّاً إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد" (٤). وإن ظاهرة التأويل تشيع في مؤلفات النحو المختلفة فهي " تدور في فلك حمل النص على ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي" (٥). ويمتدح الأستاذ على النجدي ناصف التأويل ومظاهره من حذف وتقدير وخلافه، ودافع عنه دفاعاً شديداً ويرى أنّ " حقيقة التأويل والتقدير، وهذا عملها في النص ومكانهما منه، ضرورة استوجبتهما سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة" (٦)، ويلجأ النحاة إلى التأويل الذي صنعتهم أذهانهم وأفرزته قرائحهم "إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بما فلا تأويل" (٧)، والمقصود بالجادة هنا "قواعد النحاة وليس النطق العربي" (٨)؛ يعني ذلك أن النحاة " قد أولوا الكلام

(١) البحث اللغوي عند العرب؛ لأحمد مختار عمر؛ ط ٦ عالم الكتب؛ القاهرة ١٩٨٨م؛ (ص ٦٤).

(٢) أصول النحو؛ لمحمد عيد؛ ط عالم الكتب؛ القاهرة ١٩٨٢م؛ (ص ١٨٥).

(٣) الكتاب؛ لسيبويه (١/٣٢).

(٤) الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم (ص ٢٠٠).

(٥) التأويل النحوي في القرآن؛ لعبد الفتاح أحمد الحموز؛ دكتوراه؛ دار العلوم؛ القاهرة ١٩٨١م؛ (١٠/١).

(٦) من قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف؛ ط مكتبة نهضة مصر؛ القاهرة ١٩٥٧م؛ (ص ٨٨).

(٧) الاقتراح؛ للسبيوطي؛ ط دار المعارف النظامية؛ حيدر أباد؛ (ص ٧٥؛ ٢٩).

(٨) أصول النحو العربي؛ لمحمد عيد (ص ١٨٥).

وحرّفوه عن ظاهره؛ كي يوافق قوانين النحو وأحكامه" (١). ويرى د. تمام حسان أنّ " التأوويل لم يكن إلا لأمرين لا ثالث لهما، وهما: الأول: عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع. والثاني: حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد" (٢). وفي دعوة إلى عدم التطرف والإفراط في التأوويل يقول أبو حيان: أنه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أو على قريب من ظاهره؛ كان أولى من حمله على ما يشمل الفعل أو على ما يخالف الظاهر جملة" (٣)، ويرى د. محمد عيد " أن التأوويل... يقبل الحقائق ويبين التفكير العلمي السليم؛ لأن العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها، وبيان نواحيها، والوصول إلى القاعدة عن طريقها، بل انقلبت إلى نوع من التمرين؛ لتأويل ما أشكل على القاعدة... وطابع الدراسة اللغوية في القرن العشرين خاصة لم يعد يُعنى بغير المادة اللغوية أساساً للوصف، وأما التأوويل فإنه يبين ذلك تماماً؛ لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر" (٤)، وهذا ما اشتغلت به المدرسة التحويلية التوليدية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ لدى تشو مسكي وتلاميذه.

(٢) ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية

لقد نتج عن اهتمام النحاة بدراسة البنية العميقة . وأسباب أخرى . تعدد أوجه الإعراب للكلمة الواحدة أو الجملة، فتبعاً لتقدير البنية العميقة يتعدد المعنى ويتعدد الإعراب، ولقد كانت ظاهرة " تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى يستطيع الباحث أن يرى الرأي؛ فيقول وهو آمن أن هناك رأياً آخر - بل آراء - من غير أن يُكَلَّفَ نفسه مشقّة الإطلاع والجري وراء هذا النقيض". (٥) ولا داعي للإطالة؛ فهذه الظاهرة مشهورة. (٦)

(٣) ظاهرة الحمل على المعنى (التوهم) واللجوء إلى الافتراض

الحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى: هو " أن يُعْطَى الشَّيْءُ حَكْمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما" (٧)، أو هو "حمل اللفظ على معنى لفظ آخر أو تركيب على معنى علي معنى آخر؛ لشبهه بين اللفظيين والتركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية، تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ويُؤمّن معها اللبس" (٨). أمّا الحمل على التوهم فهو " تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون؛ وذلك عن طريق

(١) السابق؛ الصفحة نفسها.

(٢) الأصول؛ لتتمام حسان (ص ١٦٠).

(٣) البحر المحيط؛ لأبي حيان؛ ط ٢ دار الفكر؛ بيروت؛ ١٤٠٣هـ؛ (٢/٣٠٧، ٢٥٨).

(٤) أصول النحو العربي لمحمد عيد (ص ٢١٣).

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث؛ لعباس حسن؛ ط دار المعارف؛ القاهرة ١٩٦٦م؛ (ص ٦٦).

(٦) ينظر التفاصيل: تعدد التوجيه الإعرابي؛ لمحمد حسنين صبره؛ دكتوراه؛ دار العلوم؛ القاهرة ١٩٧٧م.

(٧) مغني اللبيب (٢/٦٧٤).

(٨) ظاهرة الحمل على المعنى؛ لأشرف مبروك؛ ماجستير؛ دار العلوم؛ القاهرة ١٩٨٩م؛ (ص ٦).

الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق؛ وتحقيق الانسجام بين ما قد يُظنُّ من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة؛ والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم " (١).

فمن الواضح أن الحمل على المعنى يتم بين لفظين بينهما تشابه فنحمل معني الثاني . مثلاً . علي الأول؛ وذلك لوجود قرينة، وذلك "لأنهم يُجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه" (٢)، ويلاحظ أيضاً أن كلا اللفظين موجود في الاستعمال اللغوي، وذلك لأنَّ "حمل الشيء في بعض أحكامه لا يُجرجه عن أصله" (٣)، ولأنَّ العرب "كانت تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتُهدبها وتُرَاعِيها، وتُلاحظ أحكامها بالشُّعْر تارةً وبالخطب تارةً أُخرى، بالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها" (٤)، فكان العرب يحملون على المعنى أو يستغنون عن بعض الألفاظ ببعض؛ لهدف الوصول إلى سلامة التركيب وتجويد المعنى؛ وذلك لأنَّ "كُلَّ جملةٍ صحيحةٍ نحوياً تُعدُّ جملةً مستقيمة، ولكنَّ الحكمَ على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذي تُفيده عناصر الجملة عندما تترايط". (٥) ولكي يتضح لنا الأمر نسوق هذا المثال الذي يقول فيه سيبويه حين حُملت (إلا) على معنى (لكن) لا لشيء إلا لصحة المعنى، وكان ذلك في باب يقول فيه: "هذا باب يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من النوع الأول؛" ويقول: "وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك مثل قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه؛ فحمل على معنى (ولكن) (٦) "وفي الاختصار يقول: "يستغنى العرب بقولهم (إلا) عن الفعل (أدعو) أو الفعل (أنادي) (٧)". وفي هذا الشأن يقول ابن الأنباري: "هو أكثر من أن يُحصى" (٨). والمعنى مرتبط بالبنية العميقة، فالحمل على المعنى (التوهم) والافتراض وغير ذلك مرتبط بها أيضاً.

(٤) ظاهرة القول بالأصل والفرع

ومن النتائج المهمة التي نتجت عن بحث النحاة عن البنية العميقة هو القول بالأصل والفرع في اللغة العربية. فالنحاة عندما يقولون: كذا كان في الأصل كذا، أما كذا فهو فرع عليه.. الخ، ونظرية الأصل والفرع والقول بالعامل وفلسفة العمل تمثلان عماد المنهج النحوي

(١) التوهم عند النحاة؛ لعبد الله جاد الكريم؛ ط مكتبة الآداب؛ القاهرة ٢٠٠١ هـ؛ (ص ٣٠).

(٢) الإنصاف (١/١٦٦).

(٣) السابق (١/١٤٢).

(٤) الخصائص (١/٢٣٧).

(٥) النحو والدلالة؛ لحماسة عبد اللطيف؛ (ص ٦٣).

(٦) الكتاب (٢/٣١٩).

(٧) الكتاب (٢/٣١٩) وينظر: الأشباه (١/٧٧، ٧٨)، وشرح المفصل (١/١٢٧)، (٢/٤٠).

(٨) الإنصاف (٢/٧٧٧).

عند النحاة، وعليهما تدور جلُّ مسائل النحو. وبعد فَنظريّة الأصل والفرع تتلخّص في أنّها "مجموعة من الضوابط - والقواعد- التي وضعها النحاة؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية . سماعاً كانت أم قياساً أم استصحاباً . التي تستعمل لاستنباط الحكم" (١)، ومن أمثلة هذه الضوابط التي قال بها النحاة:

- لا يسوى بين الأصل والفرع (٢). الفرع تنحط دائماً عن درجة الأصول (٣).

- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع (٤). الفرع دائماً أضعف من الأصل (٥).

- الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل (٦). قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً (٧). الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع (٨). وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع (٩). الفرع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة (١٠).

ومن ذلك ما نسبته النحاة للعرب من أنهم حملوا المذكر (الأصل) على المؤنث (الفرع) والعكس (١١). ومنه قولهم: " المفرد أصل والثنى والجمع فرعان" (١٢) كل ذلك كان له ظلال جلية أثرت إلى أبعد مدى في توجيه النحاة والصرفيين للتراكيب النحوية والصيغ الصرفية بخاصة، فهاهم يقولون أن (قال) أصلها (قول) و(باع) أصلها (بيع) وكذلك (سيّد) أصلها (سيّود) و(اتصل) أصلها (إوتصل)، (اعتدنا) أصلها (اعتدنا).. إلخ، فكل ذلك كما يرى بعض العلماء " أصول متوهمة لا سند لها من تاريخ، ولا دعامة لها من لغة" (١٣)، ولكننا لا نعدم من يدافع عن هذا،

حيث يقول ابن جني: " لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها -إلا أنّها ذلك مقدرة. وهذا واسع في كلامهم كثير، ألا ترى أنّهم قد أجمعوا على أن أصل (قام: قوم، وهم مع ذلك لم يقولوا قط..(قوم): ويقولون إن أصل

(١) الأصول؛ لتمام حسان (ص ٢٠٩).

(٢) الإنصاف ٦٠/١ مسألة (٨)؛ ٢٢٩/١ مسألة (٢٧).

(٣) السابق؛ (١٧٦/١) مسألة (٢٢)؛ و (٢٢٩/١) مسألة (٢٧).

(٤) السابق ١٥٥/١ مسألة (١٦).

(٥) السابق ١٧٦/١ مسألة (٢٢).

(٦) السابق ٢٣٨/١ مسألة (٢٨).

(٧) السابق ٢٤١/١ مسألة (٢٨).

(٨) السابق ٦١٧/٢ مسألة (٨٨).

(٩) السابق ٤٦/١؛ مسألة [٢٩].

(١٠) الأشباه والنظائر (١/ ٢٥٧).

(١١) شرح المفصل (٥/ ٩٦).

(١٢) أسرار العربية (ص ٤٨).

(١٣) ينظر: " مفهوم علم الصرف " بحث لكمال بشر؛ مجلة مجمع اللغة العربية (ج/٢٥) القاهرة ١٩٦٩م.

يُقوّم: يُقوّم ولم نرهم قالوا (يقوم) على وجهه، فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقدرة غير ملفوظ بها(١) ويؤكد كلامه في مكان آخر قائلاً: " لا يستنكر الاعتداء بما لم يخرج إلى اللفظ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجز على ألسنتهم استعماله... " (٢). إذن كل ما قال به النحاة: أنه قصد بها كذا، أو أراد كذا؛ ما هو إلى محاولة شاقة للرجوع إلى الأصول التي وضعوها، وأرادوا أن يترسموا خطاها وفرضوا ذلك على غيرهم من العرب ومسموعاتهم.... إلخ، حيث قول النحاة العرب: " (أصله كذا) أو (قياسه كذا) أو (هو على تقدير كذا) (أو تأويل كذا).. ما وإلا رجوع إلى الأصل أو البنية الأساسية" (٣)؛ أي البنية العميقة.

(٥) ظاهرة اللجوء إلى التّقدير

وهو " محاولة معرفة العامل المحذوف، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول، وكذلك حذف الجملة بأسرها أي العامل والمعمول معاً أو هو افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سببها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية" (٤). ويلعب الذهن والتفكير دوراً فعالاً في التوهم والتقدير فكلاهما يقوم على الافتراض ومحاولة تقدير، معرفة المحذوف سواء أكان العامل -بالنسبة للتوهم والتقدير- أو معرفة المحذوف غير العامل بالنسبة للتقدير، والتقدير كما سبق ذكره" قائم على الاجتهاد الذي -يتيح- عدة أوجه في العبارة الواحدة، لأن لكل وجه تأويلاً مختلفاً حتى ولو كان ذلك مخالفاً للصورة الأصلية للنص" (٥) و"التدبر والتفسير والتقدير وهي من الأمور التي تحتاج في عملها إلى أعمال الفكر والعقل، خاصة أن مجال عملها هو الجانب الخفي غير الظاهر من الأشياء" (٦)، و" التقدير صراع من وراء النص لمحاولة إخضاعه لقاعدة ما؛ وإن لم يغير ذلك طريقة نطقه شيئاً وقد اختلفت اتجاهاته ومناحيه؛ لأنه قائم على الاجتهاد الشخصي والبراعة الذاتية البعيدين عن اللغة" (٧).

* الإعراب التقديري: هو ما يقابل اللفظي، وحين لا يظهر الإعراب على آخر المعرب يقدر إما للتعذر كما في المقصور وإما للاستثقال كما في المنقوص (٨)، والأبواب التي يرد فيها الإعراب التقديري لدى النحاة العرب كثيرة؛ تشيع بين ثنايا النحو العربي والصرف؛ ومن ذلك:

- ما تقدر فيه الحركات كلها، كما في المضاف إلى (باء المتكلم)، وفي المحكي في قوله (من زيداً) سؤالاً لمن قال: ضربت زيداً. ومن ذلك المقصور الذي يتصور فيه حركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر نحو (الفتى

(١) المنصف؛ لابن جني (٣٤٨/١).

(٢) الخصائص؛ لابن جني (٣٤٣/٢).

(٣) في بناء الجملة العربية (ص ١٠٦)؛ ولزيد من التفصيل ينظر: رسالة دكتوراه "ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية"؛ لأشرف مبروك؛ دار العلوم؛ القاهرة سنة ١٩٩٤ م.

(٤) الحذف والتقدير (ص ٢٠٥)؛ وينظر: مناهج البحث عند النحاة العرب (ص ٤٧٤) وما بعدها.

(٥) الخصائص (١٣/١).

(٦) الحذف والتقدير في بنية الكلمة؛ لكمال سعد؛ ماجستير؛ دار العلوم؛ القاهرة ١٩٩٣ م؛ (ص ١١).

(٧) تحصيل عن الذهب بمامش الكتاب (٤٧٠/١) تعليق الأعلام الشنتمري؛ ط بولاق؛ القاهرة ١٣١٦ هـ.

(٨) شرح الكافية؛ للرضي؛ ط دار الكتب العلمية؛ بيروت؛ (١٧/١).

ومصطفى.. الخ). ومن ذلك المنقوص الذي نتصور فيه الحركات مقدرة على الياء من ظهورها الثقل في نحو(القاضي).
ومن ذلك تصورنا لحركات مقدرة على آخر الجملة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركات الحكاية في نحو(تأبط شراً).

ويرى د.سيد رزق الطويل . رحمه الله . أن "كل هذه التصورات تهدف إلى أن تنسجم القاعدة مع نفسها ومع المسموع عن العرب، وهو لون من التصور قريب من التوهم"^(١)، ولعل الذي يجعلنا نربط بين الإعراب التقديري وبحث النحاة عن البنية العميقة هو أن الإعراب التقديري "مظهر من مظاهر غلبة التفكير الفلسفي على الدراسات النحوية، وأثر من آثار التطبيق لمقولة (الكيف والمكان)، فالأفعال تقع عندهم على (كيفيات) خاصة، فكان منها الأجوف والناقص وحتى الحروف نسبوا إليها (الكيف) فكانت الألف اللينة وقد ظهرت (المكانية) بوضوح فيما أسماه النحاة صرف الإعراب وأنه لا بد للإعراب من مكان"^(٢)، وإن لم يوجد قدره، لذلك سمي بالإعراب التقديري، الذي يخضع للتصور الشخصي النابع من عقل النحاة لا من العرب أصحاب اللغة.

* الإعراب المحلي: وهو أن يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة غالبًا؛ محل أخرى غير ظاهرة، ولكنها ملحوظة في الإعراب برغم عدم ظهورها، ويدخل تحت هذا الإعراب: المركب المزجي؛ نحو: بعلبك، وأحد عشر، ... الخ، وجميع أنواع المبنيات من الأسماء نحو: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، ... الخ وبعض الأفعال المبنية، نحو: الماضي الواقع فعل شرط أو جوابه؛ فإنه مبني في محل جزم، وبعض الجمل كالتي تقع خبرًا أو صفة أو حالاً أو الجمل المحكية، ... الخ.

(١) ينظر: "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية"؛ للدكتور: سيد رزق الطويل؛ (ص ٨٩).

(٢) مناهج البحث في اللغة؛ لتمام حسان (ص ٢٠).

الخاتمة وأهم نتائج الدراسة

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم؛ وبعونه تُدفع النقم، وبالإيمان به وبقدرته تُشحذ العزائم والهمم، والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا وشفيعنا محمد خير العرب والعجم، والرحمة المهداة إلى كل الأمم، وأستغفر الله العظيم من كل الذنوب واللّم، وبعد.

فقد وفقنا الله تعالى لدراسة هذا الموضوع " البنية العميقة ومكانتها لدى النحاة العرب"، وفي هذه الدراسة عرضنا لأهمية دراسة البنية العميقة لدى علماء الغرب والعرب، فأشرنا إلى بعض ما قاله تشو مسكي وتلاميذه في الغرب والشرق، ثم أردنا أن نتحقق من معرفة النحاة العرب؛ ودورهم في هذا المضمار اللغوي المهم، وعرضت الدراسة لتعريف البنية السطحية والبنية العميقة وقدمت بعض السمات لهما، ثم وقفت الدراسة على بعض مظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة في تراثهم النحوي خلال كتبهم ودراساتهم، كما ذكرت الدراسة بعض الشواهد التي نرى أنها تؤكد أهمية البنية العميقة لدى النحاة العرب، وعرضت لبعض المسائل والأبواب النحوية والصرفية تمثيلاً لا حصراً. ثم عرضت الدراسة لأسباب اهتمام النحاة بالبحث عن البنية العميقة ودراستها، كما عرضت لأهم النتائج التي ترتبت على ذلك في درس اللغوي بعامة والنحوي بخاصة. ويمكننا أن نلخص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيما يلي:

أولاً: سبق النحاة العرب غيرهم في الاهتمام بالبنية العميقة وأهميتها ودراستها.

ثانياً: حرص النحاة العرب على الاهتمام بلغتهم العربية، وكذلك احترامهم لسيمات اللغات البشرية الأخرى وأهميتها لدى أهلها.

ثالثاً: توصل النحاة العرب قبل غيرهم إلى أن لغات البشر في معظمها تتشابه في العديد من الظواهر والمسائل اللغوية.

رابعاً: فطن النحاة العرب إلى الربط بين المعنى والبنية العميقة، كما ربطوا بين الإعراب والبنية السطحية، وأكدوا على أن الإعراب فرع المعنى.

خامساً: درس النحاة العرب الوسائل التي تتحول بها البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ كالحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة.. الخ، وهم بذلك سبقوا غيرهم من التحويليين الغربيين.

... وبعد فيمكننا الوقوف على كثير من النتائج الأخرى التي تثبت سبق النحاة العرب لغيرهم كدوسوسير وتشو مسكي وغيرهما؛ بل تثبت تفوقهم دون مبالغة في درس اللغوي.

أهم المصادر والمراجع* أولاً: القرآن الكريم:* ثانياً: المطبوعات:

١. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ط دار الفكر، بيروت.
٢. إحياء النحو؛ لإبراهيم مصطفى، ط لجنة التأليف، القاهرة ١٩٥٩م.
٣. أسرار العربية؛ للأنباري، تح: فخر صالح قدارة، ط دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
٤. الأشباه والنظائر؛ للسيوطي، تح: فايز ترحيني، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦م.
٥. الأصول؛ لتمام حسان، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.
٦. أصول النحو؛ لمحمد عيد، ط عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٢م.
٧. الأصول في النحو؛ لابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي، ط ٣ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.
٨. إعراب القرآن؛ للنحاس، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
٩. الاقتراح؛ للسيوطي، ط دار المعارف النظامية، حيدر أباد.
١٠. الإنصاف؛ لابن الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر، دمشق.
١١. أوضح المسالك؛ لابن هشام، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط ٥ دار الجيل، بيروت ١٩٧٩م.
١٢. الإيضاح في علوم البلاغة؛ للقرظيني، تح: خفاجي، ط ٤ دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٥م.
١٣. البحث اللغوي عند العرب؛ لأحمد مختار عمر، ط ٦ عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٨م.
١٤. البحر المحيط؛ لأبي حيان، ط ٢ دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٥. البرهان؛ للزركشي، تح: محمد أبو الفضل، ط ١ دار إحياء الكتب، القاهرة ١٩٧٢م.
١٦. تحصيل عن الذهب؛ للأعلم الشنتمري، بمامش كتاب سيبويه، ط بولاق، القاهرة ١٣١٦هـ.
١٧. التوهم عند النحاة؛ لعبد الله جاد الكريم، ط مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠١هـ.
١٨. الجمل في النحو؛ للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٩٩٥م.
١٩. حاشية الخضري، ط المطبعة الأزهرية، القاهرة ١٩٢٩م.
٢٠. حاشية الصبان؛ ط الحلبي، القاهرة ١٣٦٦هـ.

٢١. الحدود؛ للرماني، تح: إبراهيم السامرائي، ط دار الفكر، عمان.
٢٢. الحيوان؛ للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
٢٣. خزانة الأدب؛ لعبد القادر للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط ١، القاهرة ١٩٧٩م.
٢٤. الخصائص؛ لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط عالم الكتب، بيروت.
٢٥. دراسات لغوية، لمحمد علي الخولي، ط: دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م.
٢٦. الدرس النحوي في القرن العشرين، لعبد الله أحمد جاد الكريم، ط: مكتبة الآداب، القاهرة.
٢٧. دلائل الإعجاز؛ لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٩٧٧م، وتح: محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م.
٢٨. الرد على النحاة؛ لابن مضاء، تح: شوقي ضيف، ط ٣ دار المعارف، القاهرة.
٢٩. سر صناعة الإعراب؛ لابن جني، تح: حسن هندراوي، ط دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.
٣١. شرح المفصل؛ لابن يعيش، ط مكتبة المتنبي، القاهرة.
٣٢. شرح شذور الذهب؛ لابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، ط الشركة المتحدة، دمشق ١٩٨٤م.
٣٣. شرح قطر الندى؛ لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، القاهرة ١٣٨٣هـ.
٣٤. الضرورة الشعرية؛ لمحمد حماسة عبد اللطيف، ط مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٩م.
٣٥. العربية؛ ليوهان فك، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥١م.
٣٦. علم اللغة؛ لفهمي حجازي، ط دار غريب، القاهرة ١٩٧٣م.
٣٧. الفجوة الرقمية؛ لنبيل علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣١٨)، ٢٠٠٥م.
٣٨. في بناء الجملة العربية؛ لحماسة عبد اللطيف، ط دار القلم، الكويت، ١٩٨٢م.
٣٩. قرينة العلامة الإعرابية؛ لمحمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة.
٤٠. كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط دار الجيل، بيروت.
٤١. اللباب؛ للعكبري، تح: عبد الإله النبهان، ط دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م.
٤٢. لسان العرب؛ لابن منظور، ط دار صادر، بيروت.
٤٣. اللغة العربية مبناها ومعناها؛ لتمام حسان، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.

٤٤. اللغة بين المعيارية والوصفية؛ لتمام حسان، ط مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٨م.
٤٥. اللغة والنحو بين القديم والحديث؛ لعباس حسن، ط دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦م.
٤٦. المحتسب لابن جني، تح: علي النجدي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.
٤٧. مختار الصحاح؛ للرازي، تح: محمود خاطر، ط مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٥م.
٤٨. المزايا المقعرة؛ لعبد العزيز حمودة، ط عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠١م.
٤٩. مسائل خلافية في النحو للعكبري، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت ١٩٩٢م.
٥٠. المصباح المنير؛ للفيومي، ط المكتبة العلمية، بيروت.
٥١. مغني اللبيب لابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط ٦ دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.
٥٢. المقتضب؛ للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط عالم الكتب، بيروت.
٥٣. من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ط ٤ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
٥٤. من قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٧م.
٥٥. منازل الحروف؛ للرماني، تح: إبراهيم السامرائي، ط دار الفكر، عمان.
٥٦. المنصف؛ لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبي، القاهرة ١٣٧٩هـ.
٥٧. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهرى، تح: عبد الكريم مجاهد، بيروت ١٩٩٦م.
٥٨. النحو والدلالة؛ لحماسة عبد اللطيف، القاهرة ١٩٨٣م.
٥٩. همع الهوامع؛ للسيوطي، تح: عبد الحميد هندراوي، ط المكتبة التوفيقية، القاهرة.

* ثالثاً: الرسائل والمخطوطات:

١. الاتساع في الدراسات النحوية، لأحمد عطية المحمودي، ماجستير، دار العلوم، القاهرة ١٩٨٩م.
٢. التأويل النحوي في القرآن؛ لعبد الفتاح أحمد الحموز، دكتوراه، دار العلوم، القاهرة ١٩٨١م.
٣. تعدد التوجيه الإعرابي؛ لمحمد حسنين صبره، دكتوراه، دار العلوم، القاهرة ١٩٧٧م.
٤. الحذف والتقدير في بنية الكلمة؛ لكamal سعد، ماجستير، دار العلوم، القاهرة ١٩٩٣م.
٥. الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٦٤م.
٦. ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية؛ لأشرف مبروك، دار العلوم، القاهرة سنة ١٩٩٤م.
٧. ظاهرة الحمل علي المعني؛ لأشرف مبروك، ماجستير، دار العلوم، القاهرة ١٩٨٩م.

٨. ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، دكتوراه لطفه الجندي، دار علوم القاهرة ١٩٨٠ م.
٩. مناهج البحث عند النحاة؛ لعلي أبو المكارم، رسالة دكتوراه، دار العلوم، القاهرة ١٩٦٧ م.
- * رابعًا: الدوريات:

١. ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية"؛ للدكتور: سيد رزق الطويل، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الأول، سنة ١٩٨٣ م.
٢. مفهوم علم الصرف " بحث لكمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية (ج/٢٥) القاهرة ١٩٦٩ م.
٣. المنهج التحويلي في النحو العربي، لعبد الله جاد الكريم، بحث منشور في العدد الحادي والثلاثين، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

تمت بعون الله وتوفيقه